المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/02/2015

# الرم ا و ار ام □□

مراسلة خاصة 17/10931

بشراكة بين جمعية خريبكة للصحافة الإلكترونية، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (خريبكة – بني ملال) وجمعية عدالة من أجل محاكمة عادلة، احتضنت خريبكة يوم السبت دورة تكوينية حول المقاربة الحقوقية في الإعلام شارك فيها مدراء المواقع الالكترونية المحلية ومراسلو الصحف الوطنية و الإلكترونية بخريبكة .

في كلمة تقديمية بالمناسبة أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان علال البصراوي، على الارتباط الوثيق بين ممارسة العمل الإعلامي و حقوق الإنسان، مشددا على أهمية الصحفي كفاعل أساسي داخل المجتمع يساهم إلى جانب فاعلين آخرين في صناعة الوعي العام وعلى وجوب اعتماد مقاربة حقوقية أثناء ممارسة الصحفي تمكن من نقل الخبر والحقيقية دون المس بحرية وخصوصية الأفراد..

رئيس اللجنة أكد أن ورشة المقاربة الحقوقية في العمل الإعلامي تاتي في سياق عدد من الورشات التي نظمتها اللجنة منذ تاسيسها مع عدد من المؤسسات و ا لقطا عا ت كالقضاة ورجال السلطة وغيرهم في إطار مهمتها لتعزيز الثقافة الحقوقية في شتى مجالات العمل العام .

من جهته شكر رئيس جمعية خريبكة للصحافة الإلكترونية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية عدالة من أجل محاكمة عادلة على تفاعلهم مع مبادرة الجمعية وعلى مساهمتهم في تنظيم النشاط.

نشط الورشة الأولى من اليوم التكويني التي تطرقت لموضوع ضمانات حرية الصحافة والنشر بين المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات والوطنية، الدكتور سعيد خمري أستاذ القانون الدستوري و عضو

# لقاء للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراكش حول قانون حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

2/10936

منير الشرقي

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، احتضنت مدينة مراكش لقاءا تشاوريا مع الجمعيات المشتغلة في مجال الإعاقة حول القانون الإطار رقم 97/13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، أطره عبد الرزاق الحنوشي مدير ديوان رئيس المجلس الوطني ، و حضرته تمثيلية عن اللجن الجهوية الثلاث والجمعيات العاملة بجهات أكادير، بني ملال ومراكش .

اللقاء الذي تميز بحضور كمي ونوعي كان مناسبة لاستحضار الإشكالات المرتبطة بمجال الإعاقة والإنصات الرصين للأشخاص المعاقين وأسرهم ولمختلف الفاعلين الجمعويين العاملين في المجال .. النقاش لم يقف عند عتبة النصوص القانونية والتعديلات المطلوبة، بل تجاوزه ليصبح لحظة مؤثرة لتقاسم معاناة هذه الفئة الصحية والمادية والاجتماعية.. اللقاء كانت فيه أحيانا دموع الأمهات درسا بليغا للقيمين على شأننا العام .. مطالب وانتظارات طرحت في ذات اللقاء، وآمال وضعها المعاقون على عاتق المجلس الوطني من أجل الترافع والإنصاف ..

اللقاء التشاوري الذي جرى نهاية الأسبوع الماضي ، افتتحه الأستاذ مصطفى لعريصة رئيس اللجنة الجهوية لأسفي مراكش ، والذي استحضر أمام الحضور سياق هذه اللقاءات التشاورية التي أعطى انطلاقتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون الإطار رقم 13.97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، مبرزا أن اللقاء بين جهات سوس بني ملال وأسفي مراكش هو لحظة أساسية لإشراك الجمعيات المعنية بقضية الإعاقة والإنصات المباشر لانتظارات الأشخاص المعاقين، منبها إلى أن القانون الإطار تمت صياغته دون إشراك المعنيين بالأمر، لذلك ارتأى المجلس إغناء الرأي الاستشاري بالتفاعل المباشر مع ذوي المصلحة، وأشار في ذات السياق إلى أن المغرب مطالب بملاءمة ترسانته التشريعية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، انسجاما مع مقتضيات الدستور التي كرست الانتصار للمنظومة الكونية لحقوق الإنسان، والمبنية على مناهضة كافة أشكال التمييز ..

من جانبه استعرض عبد الرزاق الحنوشي مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مداخلته التأطيرية للقاء التشاوري، الأبعاد الحقوقية المؤطرة لموضوع الإعاقة، مشيرا إلى أن جميع اللجن الجهوية تعرف نقاشا عموميا حول مشروع القانون الإطار رقم 97.13 بمشاركة الجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة. وذكر الحنوشي الحاضرين بان المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبطلب من مجلس المستشارين ، طلب منه إبداء رايه في مشروع القانون الإطار قبل المصادقة عليه وهي مبادرة تندرج في سياق ملاءمة ما يصدر عن مؤسسة البرلمان من تشريعات مع الاتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها المغرب.. وانطلق الحنوشي من فرضية أن اللقاء هو لحظة أساسية لتقاسم المعلومة والمعطيات، مذكرا أن المجلس يقوم بمساهمة ولا يدعي أنها ريادية او كاملة ، لكنه يشتغل بهدف الارتقاء بمقاربة وضعية المعاقين بمرجعية حقوقية تقطع مع المقاربات السابقة الإحسانية أو الاجتماعية أو الصحية التي أبانت عن عدم جدواها أحيانا .. مشيرا إلى أن المجلس اختار أن يكون من بين أعضائه أشخاص معاقون باعتبارهم أصحاب حق وأصحاب مصلحة ..

وعرج الحنوشي على مختلف الدراسات والتقارير التي أنجزها المجلس المتعلقة بظاهرة الإعاقة ، لذلك يضيف فإن الاهتمام بمجال الإعاقة في دينامية المجلس هة مسالة ذات أولوية لأنها تتعلق بحقوق الإنسان اولا .. وأشار في معرض حديثه البون الشاسع بين الإطار المعياري والممارسة على أرض الواقع ، ذلك أنه رغم مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين ، فإن الترسانة القانونية والتشريعية ظلت برايه شحيحة جدا ، إذ لم تتجاوز إحداث قانون الرعاية الاجتماعية للمكفوفين، وقانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين وقانون الولوجيات ، هذا الرقم الضعيف يبين برايه الخصاص الكبير للتشريع المغربي في مجال الحماية والحقوق لفائدة الأشخاص المعاقين . وأشار في ذات السياق الى أن الدستور المغربي جاء بالعديد من الإشارات التي تؤكد على حقوق هذه الفئة إلى جانب مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية ذات الصلة والبروتوكول الاختياري المرفق بها ، وبذلك أضحى المغرب مطالبا بملاءمة قوانينه وسياساته العمومية مع مضامين الاتفاقيات الدولية ، وفي مقدمة هذه الخطوات المطلوبة يأتي إصدار هذا القانون الإطار ..

واستحضر في ذات السياق الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الإعاقة وكذا التفاعل الإيجابي الذي وقع في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من خلال النقاش الذي عرفته ورشاته حول موضوع الإعاقة والذي ترجمه مضمون التقرير التركيبي للمنتدى حول الإعاقة وحقوق الإنسان، والتقرير المتعلق بالتمييز المزدوج للنساء في وضعية إعاقة ثم الإعلان الختامي المتعلق بالإعاقة وحقوق الإنسان .. وهي خلاصات مهمة وأساسية في الترافع والدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا. واعتبر الحنوشي أن إنتاج رأي استشاري حسب فلسفة ومنهجية المجلس الوطني لا يمكن أن يكتمل إلا بإشراك أصحاب المصلحة وأصحاب الخبرة وصناع القرار . وشدد على ضرورة وجود أثر لهذا الرأي الاستشاري لدى صناع التشريع في المؤسسة البرلمانية، مذكرا بأن المجلس يضع باستمرار خبرته وإمكاناته في كل المبادرات الترافعية من أجل التأثير الإيجابي على القرار التشريعي ، ودعا إلى انفتاح أكبر في المجال الحقوقي من أجل مقاربة شمولية لحقوق الأشخاص المعاقين ، مشيرا إلى أن الدستور يؤكد على عدم التمييز، إلى جانب الحاجة إلى التعاطي مع قانون الإعاقة بطريقة عرضانية وأفقية، وإدماج حقوق هذه الفئة في جميع التشريعات منبها، على سبيل المثال ، الى أن بُعد الإعاقة غير حاضر في القوانين الانتخابية مثلا . وعن القانون الإطار أكد عبد الرزاق الحنوشي أن لهذا القانون قيمة معيارية أساسية يريد من خلاله المشرع أن يعطي مصداقية أكبر لهذا العمل تجاه المنتظم الدولي، مشيرا إلى أن القانون الإطار هو إعلان مبادئ ، يمهد بالضرورة لتشريعات جديدة وسياسات عمومية جديدة.

وذكر الحنوشي بالتزامات المغرب الدولية، مبرزا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشتغل في هذا الصدد على البحث عن اليات ناجعة للدفاع عن الأشخاص في وضعية إعاقة .. واستعرض الحنوشي في سياق تدخله مضامين مشروع القانون الإطار الذي يتوفر من الناحية الوصفية على 26 مادة و9 أبواب ، مسجلا أن هذا القانون يحدد الأهداف الأساسية لكن تعتريه العديد من النقائص في مقدمتها التباين الواضح ما بين الضمانات الدستورية التي كرسها الدستور كحقوق لجميع المواطنين دون تمييز، والالتزامات المدرجة في القانون الإطار غير المدققة من الناحية العملية والإجرائية من طرف مختلف السلطات العمومية . كما أن القانون الإطار لا يبلور استراتيجية وطنية مندمجة للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة .. هذا إلى جانب الصياغة التي دبجت بها مواد هذا القانون الإطار، والتي تترك المجال الواسع للتاويل والقراءات المتعددة ولا تحدد المسؤوليات بشكل دقيق .

أخبار اليوم المغربية

## قال إنها لا تساهم بما يكفي في تجديد النخب

# مجلس اليزمي: المدرسة فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية

1598/1-2

■ الرباط يونس مسكين

إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في الوقت الذي يسود فيه ترقّبٌ شديد بخصوص التوصيات النهائية، التي سيرفعها المجلس الأعلى للتربية والتعليم إلى الملك؛ كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في افتتاح دورته العادية التاسعة صباح أمس، عن مذكرة جديدة خصّصها لتشخيص المنظومة التعليمية للمملكة، واقتراح الحلول التي يعتبرها كفيلة بتغيير الوضع الحالي. المجلس اعتبر مذكرته الجديدة محاولة لـ«إجراء مراجعة موضوعية للذات»، واستجابة لما دعا إليه الملك في خطابه الشهير لـ20 غشت 2013. وفي ما يشبه الدفاع عن حقه في تناول الموضوع، قال المجلس في مقدمة تقريره إن حق الجميع في الحصول على تعليم جيد وتعزيز النهوض بثقافة حقوق الإنسان، يرتبط بـ«صميم» اهتماماته.

بعد تذكيره بلائحة طويلة من الالتزامات الدولية والوطنية، التي تفرض على الدولة استدراك الوضعية الحالية، اعتبر المجلس أن من بين أوجه القصور الرئيسة، عدم المساواة في الولوج إلى التعليم، «ولاسيما الفتيات والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة»، والذين يعانون، حسب المجلس، من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة. وذهب المجلس إلى اعتبار المدرسة المغربية «فضاءً لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية ولا تساهم بما يكفي في تجديد النخب».

أهم نقطة سوداء في نظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تهمّ التعليم الأولي، الذي قال إنه «مُشتّت»، ويعاني من تعدد المتدخلين وضعف التنسيق في ما بينهم، «بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر ضمن باردیغمات تعليمية مشتركة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد / الكتّاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحضرية الكبرى، والموجهة، أساسا، للطبقات المتوسطة والميسورة». تباين بين تعليم الفقراء وتعليم الأغنياء، قال المجلس إنه ينعكس في أساليب التدريس والمحتوى البيداغوجي واللغة المستعملة في التواصل والتعليم. الطاقة الاستيعابية الإجمالية للتعليم الأولي لا تتعدى حسب التقرير 700 ألف طفل، ما يجعله بعيدا عن تحقيق هدف تعميم التعليم الأولي الذي نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتعليم.

اختلال الموازين في مستوى التعليم الأولي، يتعمّق أكثر عند التدقيق في المعطيات الخاصة بالمناطق القروية، حيث إنه وعلاوة على اقتصار هذا النوع من التعليم على الكتاتيب القرآنية، فإنه يشهد إقصاءً للفتيات. وخلص المجلس إلى أنه «وفي غياب سياسة قادرة على وضع مفهوم عصري للتعليم الأولي متكيف مع احتياجات الأطفال وخصوصيات السياق الاجتماعي المغربي، كما اقترح ذلك تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008)، سيبقى التعليم الأولي للأطفال الصغار خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق «المالتوسي»، الذي يُعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية».

وبعد رصده لما قال إنه «تناقض» بين التعليم الأولي العتيق ونظيره العصري، انتقل المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اقتراح «تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الإلزامي (ما بين 5/4 سنوات إلى 15 سنة). ويتطلب تعميم الولوج إلى التعليم بالنسبة إلى أطفال المناطق القروية إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج ومشروع «المدرسة الجماعاتية»، الذي تم إعداده منذ سنوات مضت وظل رهين المرحلة التجريبية». التقرير هنا يشير إلى تجربة بدأت عام 2010 في كل من ضواحي قلعة السراغنة وتطوان، لمدرسة تضم كل المرافق الأساسية لحياة الأطفال من سكن للأساتذة وداخلية للتلاميذ ومرافق صحية ومطعمية وتجهيزات عصرية ومعلوميات...» والتي كان الهدف منها إزالة العوائق التي تحول دون التحاق أطفال البوادي بالتعليم الأولي والاقتصار على الكتاتيب في أحسن الحالات.

وجه آخر من أوجه القصور في المنظومة التعليمية، جسّده تقرير المجلس في افتقادها للجودة، خاصة ما يتعلق بـ«الفجوة اللغوية» الكبيرة بين تلاميذ المدارس العمومية ونظرائهم في المدارس الخاصة ومدارس البعثات الأجنبية. التقرير قال إن ما يزيد هذا الوضع تفاقما، «التباين القائم بين اللغات الأم للتلاميذ (الدارجة والأمازيغية) ولغات القراءة والكتابة (العربية الفصحى والفرنسية)». تباينات قال التقرير إن المنظومة التعليمية عجزت عن تجاوزها «بالرغم من الحيز الزمني الكبير المخصص لتعليم لغات التعلم الرئيسة (العربية والفرنسية)». انتقادات، إلى جانب تلك الخاصة بالتعليم الأولي، تجعل مذكرة مجلس إدريس اليزمي قريبة من خلاصات المذكرة التي أنجزها الجمعوي نور الدين عيوش، ورفعها إلى الديوان الملكي موصيا باعتماد الدارجة في المراحل الأولى من التعليم باعتبارها اللغة الأم.

مجلس اليزمي: المدرسة المغربية تعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية

1598/1-2

قال إنها لا تساهم في تجديد النخب

■ الرباط يونس مسكين

في تقرير جديد له مس هذه المرة موضوع التعليم الحساس، اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس، أن واحدا من جوانب القصور الرئيسة في المنظومة التعليمية المغربية يتمثل في عدم المساواة في الولوج إلى التعليم، «ولاسيما الفتيات والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية بالمناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة»، والذين يعانون، حسب ما كشفه المجلس في دورته العادية التاسعة، عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة. وذهب المجلس إلى اعتبار المدرسة المغربية «فضاء يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية، ولا يساهم بما يكفي في تجديد النخب».

وشدد المجلس، الذي يرأسه إدريس اليزمي، على أن التعليم الأولي «مُشتّت»، ويعاني تعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم، «بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر ضمن باردیغمات تعليمية مشتركة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد/الكتّاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحضرية الكبرى، والموجهة، أساسا، إلى الطبقات المتوسطة والميسورة».

ويبرز التباين بين تعليم الفقراء وتعليم الأغنياء، كذلك، في أساليب التدريس والمحتوى البيداغوجي واللغة المستعملة في التواصل والتعليم. كما انتقد المجلس الطاقة الاستيعابية الإجمالية للتعليم الأولي، التي لا تتعدى 700 ألف طفل، ما يجعله بعيدا عن تحقيق هدف تعميم التعليم الأولي، الذي نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتعليم.

• التفاصيل ص 2

# العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب سنة 2014

## الضريس: استفادة 18 ألف مهاجر ضمن 30 ألف يتواجدون على أرض المغرب

## امباركة بوعيدة: المقاربة المغربية تحتاج إلى تشجيع ودعم سياسيين

C/7446

■ فتن العفاني

كشف الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الشرقي الضريس، مساء الاثنين المنصرم بسلا، خلال ندوة صحفية مشتركة مع الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون امباركة بوعيدة، والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، عن الحصيلة الشبه نهائية للعملية الاستثنائية لتسوية وضعية إقامة الأجانب سواء المهاجرين في وضعية غير قانونية أو طالبي اللجوء، وعن المسار الذي قطعه تنفيذ خارطة الطريق التي أقرتها الحكومة بخصوص تدبير هذا الملف، والآفاق بل والتحديات التي باتت مطروحة على المغرب كبلد يواجه تدفقا مكثفا لموجات الهجرة.

وأفاد الشرقي الضريس الذي وصف سنة 2014 بالسنة المفصلية فيما يتعلق بسياسة تدبير شؤون الهجرة التي تم اعتمادها تنفيذا لتعليمات الملك محمد السادس، على إثر توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء «أفاد» أن عدد الطلبات التي تم إبداء رأي إيجابي بشأنها تقارب 18 ألف ، ما يمثل نسبة 65 من مجموع الطلبات، فيما بلغ العدد الإجمالي للطلبات التي تلقتها اللجان المحلية، أكثر من 27 ألف و300 ملف، مغلنا أن الطلبات المقدمة والتي تخص النساء والأطفال تم قبولها جميعا والتي فاق عددها 10 آلاف طلب، وذلك تنفيذا لتوصية صادرة بهذا الشأن عن اللجنة الوطنية للتتبع والطعون الخاصة بعملية التسوية الاستثنائية.

وقال في هذا الصدد "إن العملية حققت النتائج المرجوة، ذلك أنها شملت أكثر من 90 في المائة من المهاجرين في وضعية غير قانونية، وأن الأعداد التي قدمت طلباتها لم تختلف عن التقديرات التي كانت تتوفر عليها وزارة الداخلية بخصوص أعداد المهاجرين غير النظاميين على أرض المغرب المتراوحة ما بين 25 و30 ألف شخص".

وأشار الوزير الذي قارب في عرضه جانب المعطيات ومسار تنفيذ العملية، والنتائج المحصلة، والتحديات المطروحة، وذلك بعد مرور سنة على تنزيل مضامين السياسة الجديدة التي أقرها المغرب بناء على قرار ملكي بتسوية الوضعية الإدارية والقانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء، (أشار) إلى أن جنسيات الأجانب الذين تقدموا بطلباتهم تخص 116 جنسية، يأتي على رأسهم السينغاليون بما مجموعه 6600 طلب، ثم السوريون، ب 5250، يليهم الأشخاص المنحدرون من نيجيريا، ثم الكاميرون، والغينيون والكونغو برازافيل، ثم الماليون.

فيما أفاد من جانب آخر أن أغلب الطلبات المقدمة اعتمد أصحابها على معيار مدة الإقامة، حيث أن الطلبات التي تعود لفئة الأجانب المقيمين بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فاق 16 ألف و500 طلب، بنسبة تمثل أكثر من 60 في المائة من مجموع الملفات، تليهم فئة الأجانب الراغبين في تسوية وضعيتهم دون أن يستجيبوا للشروط والمعايير التي تتضمنها الدورية ، والتي بلغ عدد طلباتها أكثر من 7170 ملف ثم فئة الأجانب المتوفرون على عقود عمل ، 1499 طلب ، ثم الملفات التي استجابت بشكل تام لكل الشروط الموضوعة لقبول التسوية بلغ 532 ملفا.

فيما بلغ عدد ملفات طلبات التسوية التي وضعها الأجانب المتزوجون بمواطنات أو مواطنين مغاربة ما مجموعة 551 طلب، فيما بوصل عدد طلبات التسوية التي تقدم بها الأجانب المتزوجون بأجانب آخرين يقيمون بصفة شرعية بالمغرب ما مجموعه 368 طلبا.

كما أشار الوزير إلى ترتيب الجهات حسب عدد الطلبات التي استقبلتها، فإذا كان عدد العمالات والأقاليم التي تأتي جهة الرباط زمور زعير على رأس المناطق التي توصلت بأكبر عدد من طلبات التسوية ، والتي حدد فيما مجموعه 8481 ملفا، تليها جهة الدار البيضاء بأكثر من 6360 طلبا ثم الجهة الشرقية بحوالي 2730 طلبا، وجهة فاس بولمان التي استقبلت 2686 طلبا، ثم جهة طنجة تطوان، وسوس ماسة ثم مراكش تنسيفت الحوز.

هذا ولفت المسؤول الحكومي إلى أن تحقيق النتائج المرجوة تعود في جانب أساسي منها ، إلى المقاربة التشاركية التي طبعت مراحل إعداد وإنجاز العملية الاستثنائية ، والتي مكنت من بلورة منظور مشترك بين مصالح الدولة ممثلة في وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمؤسسات الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والفاعلين الجمعويين.

كما أن تضافر عدة عوامل أخرى ساهمت بشكل كبير في تحقيق الحصيلة الهامة، والتي يأتي على رأسها تركيبة اللجان المحلية التي ضمت في صفوفها ممثلي المنظمات غير الحكومية، والتي لعبت دورا فاعلا في العملية، فضلا عن اعتماد نظام مرن لتحديد فئات الأجانب في وضعية غير قانونية، وتحديد مدة زمنية أقصاها شهران من تاريخ إيداع ملف الطلب لإصدار رأي اللجنة، وحث اللجان المحلية على تعليل قراراتها ، وكذا إحداث اللجنة الوطنية للتتبع والطعون الخاصة بعملية التسوية الاستثنائية والتي تضطلع بتتبع عملية التسوية الاستثنائية.

ولم يفت المسؤول الحكومي أن يسجل إحدى التحديات الكبرى التي باتت تواجه المغرب، ممثلة من جانب في موجات المرشحين للهجرة غير الشرعية التي تتدفق على أراضيه ، ومن جانب آخر في تزايد نشاط العصابات الإجرامية التي تنشط في ميدان الاتجار في البشر، حيث تمكنت السلطات خلال السنة الماضية من تفكيك 105 عصابة ، مشددا في هذا الصدد على أن المغرب يحرص على استحضار البعد الإنساني في تدبير شؤون الهجرة لكن يحرص في ذات الوقت على مواصلة الحرب بلا هوادة ضد كل من يساهم أو تبث تورطه في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية سواء كانوا مغاربة أو أجانب.

وكشف في هذا الإطار، عن إحدى التحديات الخطيرة التي تمثلها المخيمات غير القانونية التي أقامها المهاجرون في وضعية غير قانونية بالمناطق المجاورة لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، والذين يقومون بمحاولات يومية لاقتحام السياجات الإلكترونية الفاصلة بين المغرب والثغرين المحتلين،والتي بلغ عددها حوالي 87 محاولة، موجها إشارات واضحة للطرف الأوربي بشأن الكلفة الباهظة التي يتحملها المغرب، سواء منها الكلفة المالية أو البشرية بتعبئة عناصر مهمة من القوات خاصة قوات الدرك والقوات المساعدة وباقي المصالح، لتدبير هذه الموجات من المهاجرين سواء تعلق الأمر بمواجهة محاولات الاقتحام ، أو تعلق بعملية الترحيل الطوعي للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية.

ومن جانبه أكد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو على السياسة الجديدة التي نهجها المغرب بشكل إرادي من أجل تدبير ملف الهجرة غير النظامية، والتي تنبني على فلسفة ومنهجية اختارت المملكة عبرها التأسيس لنموذج مغربي في التعامل مع الملف في انسجام مع الأحكام التي تضمنها الدستور المغربي، خاصة مقتضيات التصدير والفصلين 30 و71، والتوجيهات الملكية السامية بخصوص سياسة الهجرة الجديدة للمملكة، على إثر توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء، والالتزامات الدولية للمملكة.

واستعرض في هذا الإطار مضامين الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالهجرة واللجوء التي تم اعتمادها في دجنبر الماضي من قبل الحكومة، قائلا إن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء حددت أربعة أهداف رئيسية تتمحور أساسا في تسهيل اندماج المهاجرين غير الشرعيين وتأهيل الإطار القانوني ، ثم إقامة إطار مؤسساتي ملائم وتدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان.

وأبرز أن هذه الاستراتيجية التي تعد بمثابة خارطة طريق "تروم ليس فقط تدبير عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين في وضعية غير نظامية بل تمتد لمرحلة ما بعد التسوية وهو ما يصطلح عليه بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي".

وأوضح أنه تم الأخذ بعين الاعتبار في هذه الاستراتيجية ستة مبادئ أساسية ، تتوزع بين تقديم الدعم الإنساني ومساعدة المهجرين الأجانب وطالبي اللجوء الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية ، وتمكينهم من الحصول على التكوين والتكوين المهني والتعليم لأبنائهم والولوج للصحة بل وتخويلهم الاستفادة من نظام المساعدة الطبية الراميد" وكذا الاستفادة من السكن الاجتماعي بنفس الشروط التي يستفيد بها المواطنون المغاربة،وتسهيل الحصول على فرص الشغل، فضلا عن الترفيه ، مشيرا في هذا الإطار إلى إعمال مختلف هذه الجوانب، عبر عقد الوزارة لعدة اتفاقيات مع مجموعة من الجمعيات المتواجدة بمختلف مناطق المغرب.

أما الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون ، امباركة بوعيدة، فقد أكدت على أن المغرب يعمل في تعاون وثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث أن مختلف حالات طالبي اللجوء التي تقدمت هذه الأخيرة بملفاتها حظيت بالقبول، مشيرة إلى المكتب المغربي للاجئين وعديمي الجنسية الذي تم فتحه على مستوى وزارتها، مبرزة أن المقاربة المغربية التي تم نهجها في تدبير الهجرة تعد نموذجا على المستوى الإقليمي، لكن يبقى أن هذه السياسة تحتاج إلى تشجيع ودعم سياسيين في إشارة بشكل ضمني وخاص إلى الشريك الأوروبي.

خاصة حينما أشارت المسؤولة الحكومية إلى وضع الشريك المتقدم التي يتمتع بها المغرب في علاقته مع الاتحاد الأوروبي، مشددة من جانب آخر ، على التعاون مع شركائه خاصة بالقارة الإفريقية ، حيث تم على هذا المستوى قبل أشهر إحداث رابطة إفريقية للهجرة .

أما المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهبة، فقد استعرض ما يشمله ورش تأهيل الإطار القانوني الذي يهم ثلاث جوانب أساسية ، حيث أعدت المندوبية مشاريع قوانين تهم الهجرة واللجوء، والاتجار في البشر ، وذلك بشراكة مع مختلف القطاعات والفاعلين والمؤسسات المعنية بملف الهجرة.

"أبرز أن مقتضيات هذه القوانين تمت صياغتها في احترام للمعايير الدولية المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية، ولتوصيات الآليات الأممية سواء منها الخاصة، أو آليات الاستعراض الدوري، وكذا أخذا بعين الاعتبار مضامين الدستور الجديد ، فضلا عن قانون الشغل".

واستطرد قائلا "المغرب يعد من بين أولى البلدان التي صادقت على الاتفاقية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم و لايوجد نموذج مثالي ، فالتشريعات تتطور أكثر من خلال القرارات الإدارية ، والتراكمات المسجلة على هذا المستوى".

## الكونغو الديمقراطية تتطلع للاستفادة من تجربة المغرب في مجال الهجرة

قال وزير الجالية الكونغولية المقيمة بالخارج، أنتوان بوايمبا أوكومبو ، الإثنين بالرباط، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلع للاستفادة من تجربة المغرب في مجال الهجرة.

وأضاف أوكومبو، في تصريح للصحافة، عقب لقائه بالوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو، إن «للمغرب سياسة سليمة في مجال الهجرة. وقد أتينا من أجل بحث سبل الاستفادة من التجربة المغربية الغنية في هذا المجال».

وأشاد الوزير الكونغولي، في هذا السياق، بعملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب التي أطلقت بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في إطار السياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، منوها بنتائج هذه العملية التي أسفرت عن معالجة 28 ألف ملف.

وفي حديثه عن وضعية الجالية الكونغولية المقيمة بالخارج، أوضح السيد أوكمبو أن هذه الجالية تتكون من الشباب و«تطرح مجموعة من المشاكل».

وقال «مهمتنا تتمثل في تأمين حمايتنا المقيمة بالخارج واستقطابها إلى الوطن لتساهم في نهضته»، مشيرا إلى أنه سيتدارس مع الحكومة المغربية سبل تمكين الجالية الكونغولية المقيمة بالمغرب من الاستفادة من التكوين في المجالات التي يمتلك فيها المغرب خبرة كبيرة مثل الصناعة التقليدية والفندقة، وغيرهما.

وبعدما أشاد بروابط الصداقة والأخوة «القوية جدا» التي تجمع المغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ذكر السيد أوكومبو بأن المملكة ساندت دائما بلاده وشعبه في كل الأوقات الصعبة.

من جانبه، أشار بيرو إلى أن هذا اللقاء شكل فرصة لتقديم الخطوط العريضة للسياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب، مؤكدا أن التكوين المهني يعد أحد المحاور الأساسية لهذه السياسة.

وأضاف أن التكوين المهني، الذي يندرج في إطار البرنامج المندمج الذي وضعته المملكة لصالح المهاجرين المقيمين بالمغرب، يرمي إلى مد هؤلاء بدخل قار وضمان حياة كريمة لهم.

وبخصوص جهود المغرب من أجل وضع رؤية إفريقية مشتركة للهجرة، ذكر الوزير بالمبادرة «الهامة جدا» المتمثلة في «التحالف الإفريقي من أجل الهجرة والتنمية»، الذي اقترحه المغرب، في 2013. كما توقف عند الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش والتي تطرق فيها صاحب الجلالة لمسألة الحكامة الإقليمية والدولية في مجال الهج

# خريبكة تحتضن دورة تكوينية حول «المقاربة الحقوقية في الإعلام»

◆ خريبكة: الشرقي بكرين

انعقدت، أخيرا، بمدينة خريبكة دورة تكوينية حول «المقاربة الحقوقية في الإعلام»، نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكل من خريبكة وبني ملال، بشراكة مع جمعية خريبكة للصحافة الإلكترونية وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة. الدورة عرفت إلقاء «سعيد خمري»، عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة وأستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، لداخلة حاول فيها ملامسة الجوانب المرتبطة بـ «ضمانات حرية الصحافة والنشر بين المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية»، حيث تطرق للمعايير الدولية لحرية الصحافة والنشر كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان المشترك حول التحديات العشرة الرئيسية لحرية التعبير، مشيرا في الوقت نفسه إلى الضمانات الدستورية لحرية الصحافة من جهة، وما تعرفه من تقييد مرتبط بقانون الصحافة والنشر لسنة 2002، كالعقوبات السالبة للحرية في قضايا الرأي والتعبير، واستثناء مقترفي جرائم الصحافة من ظروف التخفيف، ورفض تسليم الوصل، وجعل قرار الحجز بيد الإدارة، وإجبار مالك أغلبية رأس المال في مقاولة إعلامية على أن يكون مديرا للنشر، ووجود عبارات فضفاضة قابلة لتأويلات متعددة.

واستعرض المتدخل جملة من الإجراءات التي حملها المشروع الجديد منها إقرار حماية الحق في الحياة الخاصة والحق في الصورة، وإحداث المجلس الوطني للصحافة كآلية للتنظيم الذاتي والنهوض بأخلاقيات المهنة والوساطة في نزاعات الصحافة، وإقرار مبدإ حسن النية في تقدير التعويض في قضايا القذف والسب، وجعل القضاء الجهة الوحيدة المختصة بتلقي تصريحات إصدار الصحف، وجعل الحجز والحجب والإيقاف بيد القضاء وحده، والعمل بالقضاء الجماعي في قضايا الصحافة، والاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية، والتنصيص على ضمان حماية الصحفيين من الاعتداء..

واستفاد الحاضرون من ورشة تكوينية حول «الآليات الدولية لحماية والنهوض بحقوق الإنسان، نموذج الإعلاميين كمدافعين عن حقوق الإنسان»، حاول من خلالها المؤطر «عزيز ادمين» تقريب الحاضرين من بعض المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان، وإطلاعهم على المعاهدات الأساسية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان، مشيرا إلى ضرورة اعتمادها والإشارة إليها في المواد الإعلامية ذات الصلة.

المغربية
الصحراء

## مجلس حقوق الإنسان يقدم مذكرات حول الانتخابات والمسطرة الجنائية والتجمعات العمومية

# اليزمي: إرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب خلال سنة 2015

13/03/2015

ليلى أنوزلا

أعلن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذه السنة ستكون "محطة لإرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وآلية الانتصاف لفائدة الأطفال، وآلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة، وآلية حماية الأشخاص ضحايا التمييز العنصري، وتعميق النقاش العمومي بشأنها".

وشدد اليزمي، في افتتاح أشغال الدورة التاسعة العادية للمجلس، أمس الأربعاء بالرباط، على ضرورة جعل الانسجام والتنسيق وتكامل التدخلات أفقا لكل منظومة وطنية مندمجة لحماية حقوق الإنسان، معلنا أن "التحدي الرئيسي هو حسم التوجه الاستراتيجي لبلادنا بشأن المنظومة الوطنية الحمائية، آخذا بعين الاعتبار البعدين الدولي والوطني لهذا التحدي".

وأوضح أن البعد الوطني لهذا التحدي يتمثل في "استحضار إمكانيات بلدنا المادية والبشرية، وكذا النسيج المؤسساتي المفترض تقويته، بخلق المؤسسات ذات الصلة المنصوص عليها دستوريا، لتفادي هدر الجهود والتداخل في اختصاصات كافة المتدخلين، ويتعلق البعد الدولي باستكمال ممارستنا الاتفاقية، عبر إرساء الآليات الوطنية الوقائية و/أو الحمائية، المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة بالإعاقة والطفولة والتعذيب والتمييز العنصري".

وجدد اليزمي التأكيد على الأولوية الاستراتيجية لحماية المواطنين والمواطنات، مؤكدا على أن "تنامي مطالبة المواطنين بحقوقهم هو بحد ذاته مؤشر على المواطنة وعلى الاعتراف بالحق في الحقوق، اقتناعا منا بأن استرجاع المواطنين والمواطنات لثقتهم في المؤسسات يمر بالضرورة عبر احترام كرامتهم، وضمان تمتعهم بكافة حقوقهم، وفتح فضاءات أرحب لممارسة حرياتهم الأساسية".

03

المغربية
الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

## مجلس حقوق الإنسان يقدم مذكرات حول الانتخابات والمسطرة الجنائية والتجمعات العمومية

# اليزمي: إرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب خلال سنة 2015

3/8003

ليلى أنوزلا

أعلن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذه السنة ستكون "محطة لإرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والية الانتصاف لفائدة الأطفال، والية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة، والية حماية الأشخاص ضحايا التمييز العنصري، وتعميق النقاش العمومي بشأنها".

وشدد اليزمي، في افتتاح أشغال الدورة التاسعة العادية للمجلس، أمس الأربعاء بالرباط على ضرورة جعل الانسجام والتنسيق وتكامل التدخلات أفقا لكل منظومة وطنية مندمجة لحماية حقوق الإنسان، معلنا أن "التحدي الرئيسي هو حسم التوجه الاستراتيجي لبلادنا بشأن المنظومة الوطنية الحمائية، آخذا بعين الاعتبار البعدين الدولي والوطني لهذا التحدي".

وأوضح أن البعد الوطني لهذا التحدي يتمثل في "استحضار إمكانيات بلدنا المادية والبشرية، وكذا النسيج المؤسساتي المفترض تقويته، بخلق المؤسسات ذات الصلة المنصوص عليها دستوريا، لتفادي هدر الجهود والتداخل في اختصاصات كافة المتدخلين، ويتعلق البعد الدولي باستكمال ممارستنا الاتفاقية، عبر إرساء الآليات الوطنية الوقائية و/أو الحمائية، المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة بالإعاقة والطفولة والتعذيب والتمييز العنصري".

وجدد اليزمي التأكيد على الأولوية الاستراتيجية لحماية المواطنين والمواطنات، مؤكدا على أن "تنامي مطالبة المواطنين بحقوقهم هو بحد ذاته مؤشر على المواطنة وعلى الاعتراف بالحق في الحقوق، اقتناعا منا بأن استرجاع المواطنين والمواطنات لثقتهم في المؤسسات يمر بالضرورة عبر احترام كرامتهم، وضمان تمتعهم بكافة حقوقهم، وفتح فضاءات أرحب لممارسة حرياتهم الأساسية".

وفي إطار مواكبة السياسة الجديدة للهجرة، أبرز اليزمي أن المجلس عمل على مرافقة التدابير المتخذة خاصة من موقعه كرئيس للجنة الوطنية للطعون في ما يتصل بتسوية وضعية المهاجرين الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، وتعبئة الجمعيات المحلية للانخراط في تفعيل هذه السياسة، ومن خلال مساهماته المعيارية لإعداد النصوص التشريعية ذات الصلة.

وأوضح أنه بعد انصرام أجل التسوية، "بعض التحديات المرتبطة بهذا الملف ما زالت مطروحة، وعلى رأسها ضمان اعتماد قوانين تستجيب للبعد الإنساني والحقوقي لهذه السياسة، ووضع البرامج المرافقة للإدماج الاجتماعي وفي الدورة الاقتصادية للذين تمت تسوية وضعيتهم ولأفراد أسرهم، وكذا البرامج التثقيفية لتفادي خطر صعود خطابات الرفض والكراهية".

وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات وقانون المسطرة الجنائية والتظاهر السلمي كانت من أبرز مواضيع الدورة العادية التاسعة للمجلس، إذ داول أعضاؤه عددا من مشاريع مذكرات تتعلق بالانتخابات، وبمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، وبالتجمعات العمومية.

وتضمن مشروع المذكرة التكميلية، التي أعدها المجلس لمذكرته حول مسودة مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، جملة من المحاور، تهدف إلى تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي، والوقاية من التعذيب، ومكافحة التمييز، وتحقيق التوازن الضروري بين الحفاظ على ضمانات الدفاع وبين تبسيط المساطر القضائية، كما تتناول المذكرة الجانب المتعلق بالتسليم.

أما مشروع مذكرة المجلس حول مراجعة ظهير التجمعات العمومية، فيرمي إلى تحديد تعريف دقيق لمفهوم "التجمع العمومي" وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة مقتضيات الظهير، وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية، والتنظيم الذاتي لها، وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، ودور القضاء الإداري، وتيسير التفاوض والوساطة، وتحديد شروط استعمال القوة، فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية.

وبخصوص مشروع مذكرة المجلس حول الانتخابات، تشمل محاور تهدف إلى الإعداد الأمثل للهيئة الناخبة، والتقطيع الانتخابي المتوازن من أجل تمثيلية متكافئة، وتقليص فوارق التمثيل على مستوى مجالس الجماعات الترابية، وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية، وتحقيق المناصفة والتمثيلية السياسية للشباب، ومراجعة قانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بالإضافة إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية بمناسبة الانتخابات، وشفافية الحملات الانتخابية، وتعزيز الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين التطبيقية الخاصة بالجماعات الترابية.

## اعتبر المدرسة فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية وقدم توصيات للإصلاح

# مجلس حقوق الإنسان يرسم صورة قاتمة للمنظومة التربوية

ليلى أنوزلا

اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المدرسة المغربية تبقى «إلى حد كبير فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، ولا تساهم بما يكفي في تجديد النخب».

وشدد المجلس، في مذكرة أعدها بعنوان «المساهمة في النقاش العمومي: من أجل إعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين»، أنه إذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين يصل إلى 91 في المائة في التعليم الثانوي الإعدادي في المناطق الحضرية، فإنه لا يتجاوز 55 في المائة في المناطق القروية، ورغم التقدم المحقق والجهود المبذولة في مجال التمدرس، يعاني أطفال المناطق القروية، لاسيما الفتيات، والأطفال في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية، والأطفال في وضعية إعاقة، بشكل كبير عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة.

وأوضح المجلس في المذكرة، التي وزعها على هامش انعقاد دورته العادية التاسعة، أمس الأربعاء بالرباط، أن هذه التفاوتات ترهن تمتع هؤلاء الأطفال بالحقوق المعترف لهم بها، ومشاركتهم الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل جملة الاختلالات، التي وقف عليها المجلس في مذكرته، تأخر التعليم الأولي، معلنا أن هذا الصنف من التعليم يعاني التشتت، بالنظر إلى تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينهم، بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة، لا تنصهر ضمن باراديغمات تعليمية مشتركة، إذ تتنوع بين أساليب التدريس التقليدية والطرق البيداغوجية العصرية، التي تعتمدها بعض المدارس بالمراكز الحضرية الكبرى، والموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة، مفيدا أن هذا التباين ينعكس على أساليب التدريس وعلى المحتوى البيداغوجي، وعلى اللغة المستعملة للتواصل والتعليم.

وأفاد المجلس أن التعليم الأولي «يبقى بعيدا عن تحقيق هدف التعميم، الذي ينص عليه الميثاق الوطني، جراء تركزه في المناطق الحضرية، وانخفاض معدلات تمدرس الفتيات في الكتاتيب بالمناطق القروية إلى ما يناهز 39 في المائة، مشددا على أن «التعليم الأولي للأطفال بين 3 و5 سنوات سيبقى خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق المالتوسي، الذي يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية».

كما سجل المجلس اختلالات على مستوى استمرار الأمية وضعف معدلات مواصلة الدراسة، موضحا أن 46 في المائة من الفئة العمرية المسجلة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي تتمكن من الوصول إلى السنة النهائية من التعليم الإلزامي.

وأكد العجز المزمن على مستوى التعليم العالي، مبرزا أن «ثمار إصلاحه مازالت بعيدة عن الخروج بهذا القطاع من الاختلالات المزمنة التي عاناها طيلة عقود مضت»، وأن الجامعة المغربية تحتل إحدى المراتب المتأخرة بنسبة 15 طالبا لكل الف نسمة، بينما تصل في تونس إلى 34 الف طالب.

وأوضح أن اختلالات التعليم العالي تؤثر بشكل سلبي على البحث العلمي، وأن معدل الحصول على شهادة الدكتوراه التي تمنحها الجامعات المغربية، يعكس حالة من الركود طالت سنوات.

كما سجل غياب دينامية فعلية في مجال البحث العلمي، موضحا أن المركبات الجامعية المغربية أصبحت فضاءات محرومة من الشروط الضرورية، التي من شأنها أن تجعل منها مدنا علمية حقيقية.

وتطرق إلى ضعف جودة التعليم، مفيدا أن النقص في الجودة خلف صورة سلبية عن منظومة التعليم العمومي، التي باتت تعتبر غير فعالة، ومصدر مقلق بالنسبة للشباب، الذين يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج المهني والولوج إلى سوق الشغل.

وعلى مستوى الإصلاح، ارتكزت المذكرة على عشرة أوراش أساسية، في مقدمتها الإنصاف والجودة، مع ضمان الحق في الحصول المنصف على تعليم ذي جودة، سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي أو المستمر لكل طفل أو مراهق أو شخص بالغ، حسب إكراهاته واستعداداته الفكرية والثقافية والمادية، مع مأسسة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها شرطا للموافقة على المشاريع والبرامج المتصلة بالتعليم ونشرها وإعمالها، واعتماد مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس والانتماء الجغرافي أو العرقي والثقافي واللغوي والاجتماعي، فضلا عن التمييز الذي يواجهه الأطفال والشباب في وضعية إعاقة.

كما أكدت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تشجيع التفكير النقدي وحرية التفكير، انطلاقا من القيم الجوهرية لحقوق الإنسان، من خلال النقاش ومقارعة الأفكار، دون أي عنف بدني أو مؤسساتي أو رمزي، الذي يقتضي العمل على مكافحة جميع أشكال الإرهاب الفكري، وجميع أنماط الإيديولوجيات الشمولية، مع التركيز على أهمية الشراكة، بإعطاء نفس جديد للبرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، فضلا عن ورش تدبير وحكامة ومراقبة الملك العمومي، بمكافحة جميع أشكال الفساد، وانتهاك حقوق وكرامة الأطفال والمراهقين، والتصدي للشطط في استعمال السلطة، واستخدام الممتلكات التعليمية لأغراض شخصية، أو بشكل غير مبرر، لفائدة فئة اجتماعية، أو ثقافية، أو جغرافية، أو سياسية.

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتدارس شفافية الحملات الانتخابية

# اليزمي: نأمل من 2015 أن تكون محطة لإرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

09/2/16

الرباط- عبد الحق العضيمي

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح أمس بالرباط، إن المجلس يتطلع إلى أن تكون السنة الجارية، محطة لإرساء عدد من الآليات الوطنية، ومنها على الخصوص، الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وآلية الانتصاف لفائدة الأطفال، وآلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة وآلية حماية الأشخاص ضحايا التمييز العنصري وتعميق النقاش العمومي بشأنها، جاء ذلك في كلمة ألقاها اليزمي خلال افتتاح الدورة التاسعة للمجلس، بمقره الجديد.

واعتبر اليزمي، تنظيم المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الانسان مؤشرا على استمرار المملكة على طريق البناء الديمقراطي وتوطيد أسس دولة الحق والقانون. داعيا في هذا السياق الحكومة الى التعجيل في إخراج قانون مناهضة العنف ضد النساء. كما شدد على ضرورة مواصلة النقاش حول عقوبة الإعدام وتعميق النظر بشأنها.

وذكر اليزمي أن المجلس و تفعيلا لقوته الاقتراحية قد قدم رأيه، بناء على طلب من وزير الاتصال، بشأن مسودة مشروع القانون رقم 77.00 المتعلق بالصحافة و النشر ، وكذا رأيه بخصوص مشروع القانون رقم 86.14 المتعلق بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب بناء على طلب من رئيس مجلس النواب.

وينكب المجلس حاليا ، يضيف اليزمي- على إعداد رأيه بشأن مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين.

وأوضح ذات المصدر أنه في إطار مواكبة السياسة الجديدة للهجرة التي انتهجها المغرب، عمل المجلس على مرافقة التدابير المتخذة في هذا المضمار وخاصة من موقعه كرئيس للجنة الوطنية للطعون في ما يتصل بتسوية وضعية المهاجرين الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية وتعبئة الجمعيات المحلية للانخراط في تفعيل هذه السياسة، وكذا من خلال مساهماته المعيارية لإعداد النصوص التشريعية ذات الصلة.

وأشار إلى انه بعد انصرام أجل التسوية المحددة في نهاية السنة الفارطة، مازالت بعض التحديات المرتبطة بهذا الملف مطروحة، وعلى رأسها ضمان اعتماد قوانين تستجيب للبعد الإنساني والحقوقي لهذه السياسة ووضع البرامج المرافقة للإدماج الاجتماعي وفي الدورة الاقتصادية للذين تمت تسوية وضعيتهم ولأفراد أسرهم وكذا البرامج التثقيفية لتفادي خطر صعود خطابات الرفض والكراهية.

هذا، وتتدارس الدورة العادية للمجلس مشاريع مذكرات تتعلق بالانتخابات، وبمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، وبالتجمعات العمومية.

و يرمي مشروع مذكرة المجلس حول مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشأن التجمعات العمومية إلى تحديد تعريف دقيق لمفهوم "الاجتماع العمومي"، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة مقتضيات الظهير وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية والتنظيم الذاتي للاجتماعات العمومية وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، وكذا دور القاضي الإداري وتيسير التفاوض والوساطة وتحديد شروط استعمال القوة فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية.

وبخصوص مشروع مذكرة المجلس حول الانتخابات، فإنه يشتمل محاور تهدف إلى الإعداد الأمثل للهيئة الناخبة والتقطيع الانتخابي المتوازن من أجل تمثيلية متكافئة وتقليص فوارق التمثيل على مستوى مجالس الجماعات الترابية وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المناصفة والتمثيلية السياسية للشباب ومراجعة قانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بالإضافة إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية بمناسبة الانتخابات وشفافية الحملات الانتخابية وتعزيز الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين التطبيقية الخاصة بالجماعات الترابية.

# رئيس منظمة حقوقية مغربية: السياسة الجديدة للهجرة تواجه بعض التحديات

الرباط – «القدس العربي»: قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب (رسمي) إن تنامي مطالبة المواطنين بحقوقهم مؤشر على المواطنة وعلى الاعتراف بالحق في الحقوق، وإن استرجاع المواطنين لثقتهم في المؤسسات يمر بالضرورة عبر احترام كرامتهم وضمان تمتعهم بكافة حقوقهم وفتح فضاءات أرحب لممارسة حرياتهم الأساسية.

وأكد إدريس اليزمي أمس الأربعاء في افتتاح الدورة العادية التاسعة للمجلس أن التحدي الرئيسي الذي يواجه المغرب هو حسم التوجه الاستراتيجي بشأن المنظومة الوطنية الحمائية أخذا بعين الاعتبار البعدين الدولي والوطني لهذا التحدي.

وأشار أن السياسة الجديدة للهجرة تواجه بعض التحديات وذلك بعد انصرام أجل التسوية المحددة في نهاية السنة الماضية، وتتمثل في ضمان اعتماد قوانين تستجيب للبعد الإنساني والحقوقي لهذه السياسة ووضع البرامج المرافقة للإدماج الاجتماعي وفي الدورة الاقتصادية للذين تمت تسوية وضعيتهم ولأفراد أسرهم والبرامج التثقيفية لتفادي خطر صعود خطابات الرفض والكراهية.

وأضاف اليزمي أن هذه السنة ستكون محطة لإرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وآلية الانتصاف لفائدة الأطفال، وآلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة وآلية حماية الأشخاص ضحايا التمييز العنصري وتعميق النقاش العمومي بشأنها.

وتابع اليزمي أن المغرب يواجه تحدي الانخراط في المجهود العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة باستحضار المواعيد الدولية الكبرى التي ستعرفها هذه السنة والمتعلقة بالتغيرات المناخية وتقييم مسار 15 سنة بعد المؤتمر العالمي للمرأة ببيكين وأهداف برنامج التنمية المستدامة ما بعد 2015.

وأكد ان نجاح المجلس في تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي نظم في مراكش نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، رسالة عن سعيه المجلس يسعى إلى استكمال إصلاح منظومة العدالة عبر بلورة واعتماد قانون العمال المنزليين وقانون مناهضة العنف ضد النساء ومواصلة النقاش حول عقوبة الإعدام لتعميق النظر بشأنها وتعزيز الممارسة الاتفاقية عبر إرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

http://www.alquds.co.uk/?p=294244

# اليَزمي يدعو الدولة إلى احترام كرامة المواطنين المغاربة

دَعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الدّولةَ المغربيةَ إلى احترام كرامةَ المواطنين المغاربة، وتمتيعهم بكافّة حقوقهم، وفتْح فضاءات أرحبَ أمامهم لممارسةَ حُرّياتهم الأساسية، مُعتبرا ذلك مُنطلقاً أساسيًا لاسترجاع المواطنين المغاربة الثّقةَ في مؤسسات الدولة.

وقال اليزمي، في الكلمة الافتتاحية لأشغال الدورة التاسعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنعقدة اليوم بمقر المجلس بالرباط "لقدْ أكّدنا غير ما مرة على الأولوية الاستراتيجية لحمايةَ المواطنين والمواطنات"، لافتا أنّ تنامي مطالبةَ المواطنين بحقوقهم "هو بحدّ ذاته مؤشر على المواطنة وعلى الاعتراف بالحق في الحقوق".

واعتبرَ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنّ التحدّي الرئيسي الذي يواجهُ المغربَ على مستوى حمايةَ حقوق الإنسان، يكمنُ في حسم توجّهه الاستراتيجي بشأن المنظومة الوطنية الحمائية، أخذا بعين الاعتبار البُعدين الوطني والدولي، وأضاف أنّ رفْع هذا التحدّي –في بُعده الوطني– يقتضي تقويةَ النسيج المؤسساتي، عبْر خلْق المؤسسات ذات الصلةَ، المنصوص عليها دستوريًا.

وبينما قدّم المغرب خلال شهر نونبر الماضي أوراق المصادقةَ على البروتوكول الاختياري المتعلق بمناهضةَ التعذيب، قال اليزمي إنّ المجلسَ الوطني لحقوق الإنسان يتطلّعُ إلى أنْ تكون السنة الجاريةُ "محطة لإرساء الآليةَ الوطنية للوقايةَ من التعذيب"، وأضاف أنّ المجلس يتطلع أيضا إلى إرساء آليةَ الإنصاف لفائدة الأطفال، وآليةَ حمايةَ الأشخاص ذوي الإعاقةَ، والأشخاص ضحايا التمييز العنصري.

وعلى الرغم من إشارته إلى أنّ المغرب بتنظيمه للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان أواخرَ شهر نونبر الماضي، "يعتبر مؤشرا على استمرار المملكةَ على طريق البناء الديمقراطي وتوطيد أسّس دولةَ الحق والقانون"، إلّا أنّ تنظيم المنتدى يطرحُ ضرورة مواصلةَ رفْع التحدّيات المطروحة في سياق أولويات أجندة الإصلاح التي وجّهَها الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر.

وفي هذا الصدد قالَ اليزمي إنّ التحدّيات الأساسية المطروحةَ على المغرب تتمثّل في تنصيب المؤسسة الدستوريةَ المتعلقةَ بالمساواة والمناصفةَ التي نصّ عليها دستور 2011، ولم تُحدث بعد، وإصلاح منظومةَ العدالةَ، عبر بلورة واعتماد قانون العمال المنزليين، وقانون مناهضةَ العنف ضدّ النساء ومواصلةَ النقاش حوْل عقوبةَ الإعدام لتعميق النظر بشأنها.

على صعيد آخر، وبينما أعلنَ المغربُ عن نهايةَ أجل تسويةَ الوضعيةَ القانونية للمهاجرين غيرِ النظاميين المقيمين على أرْضه، قالَ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنّ بعض التحديات المرتبطةَ بهذا الملف ما زالت مطروحةَ، داعيا إلى اعتماد قوانين تستجيب للبعد الإنسان والحقوقي للسياسةَ المتّبعةَ، ووضع برامج لإدماج المهاجرين الذين تمّتْ تسويةَ وضعيتهم في المجتمع وكذا أسرهم، وضع برامج تثقيفية لتفادي خطر صعود خطابات الرّفض والكراهية ضدّهم.

http://www.hespress.com/societe/254814.html

# ادريس اليزمي في حديث عن كرامة المواطن المغربي .

Partager J'aime 5

عبد الله عياش . هبة بريس

خلال الكلمة الافتتاحية لاشغال الدورة التاسعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان دعا ادريس اليزمي الدولة المغربية لاحترام كرامة المغاربة من خلال ضمانها ممارسة الحريات الاساسية .

واوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان أن المجلس يامل في ارساء الية الانصاف لفائدة الاطفال وكذا حماية الاشخاص ذوي الاعاقة والاشخاص ضحايا التمييز واقر أن كل هذا يتطلع المجلس أن يحدث خلال السنة الجارية .

واشار المتحدث أن التحدي الاكبر والرئيسي الذي يواجه المغرب بخصوص هذا المستوى يكمن في الاستراتيجية الواضحة بشأن " المنظومة الوطنية الحمائية " مقرا أن رفع هذا التحدي يقتضي الدفع بالنسيج المؤسساتي للتقوية من خلال خلق المؤسسات .وقال أن التحدّيات الأساسية المطروحة على المغرب تتمثل في تنصيب المؤسسة الدستورية المتعلقة بالمساواة والمناصفة التي نصّ عليها دستور 2011، ولم تُحدث بعد، وإصلاح منظومة العدالة، عبر بلورة واعتماد قانون العمال المنزليين، وقانون مناهضة العنف ضدّ النساء ومواصلة النقاش حوْل عقوبة الإعدام لتعميق النظر بشأنها.

وبخصوص تسوية وضعية المهاجرين الغير النظاميين قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التحديات المقترنة بهذا الملف لا زالت مطروحة وبهذا الصدد يرى اليزمي أنه اصبح ضروريا اعتماد قوانين تستجيب للبعد الانساني والحقوقي للسياسة المتبعة ووضع برامج لإدماج المهاجرين الذين تمّت تسوية وضعيتهم في المجتمع وكذا أسرهم، وضع برامج تثقيفية لتفادي خطر صعود خطابات الرّفض والكراهية ضدّهم

http://www.hibapress.com/details-37567.html

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف الطفولة المبكرة

الرباط:كفى بريس
12 فبراير 2015 - 07:31

اقترح المجلس الوطني لحقوق الانسان، "تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الالزامي ما بين 4-5 سنوات إلى 15 سنة، وهو ما يتطلب إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج ومشروع "المدرسة الجماعاتية"، الذي تم إعداده منذ سنوات مضت وظل رهين المرحلة التجريبية"

واعتبر المجلس في تقرير جديد له أن من بين أوج القصور الرئيسية في التعليم عدم المساواة في الولوج إلى المدرسة "ولاسيما الفتيات والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة"، والذين يعانون من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة.

وذهب المجلس إلى اعتبار المدرسة المغربية "فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية ولا تساهم بما يكفي في تجديد النخب".

وأوضح التقرير أن أهم نقطة سوداء تهم التعليم الأولي، الذي قال إنه "مشتت"، ويعاني من تعدد المتدخلين وضعف التنسيق في ما بينهم، "بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد- الكتاب) بالنسبة للفقراء والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحضرية الكبرى، والموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة".

وأشار التقرير إلى أن الطاقة الاستيعابية الاجمالية للتعليم الأولي لا تتعدى حسب التقرير 700 ألف طفل، ما يجعله بعيدا عن تحقيق هدف تعميم التعليم الأولي الذي نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتعليم.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=28200

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف الطفولة المبكرة

achkayn متابعة

12 فبراير 2015 - 09:03

اقترح المجلس الوطني لحقوق الانسان، "تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الالزامي ما بين 4-5 سنوات إلى 15 سنة، وهو ما يتطلب إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج ومشروع "المدرسة الجماعاتية"، الذي تم إعداده منذ سنوات مضت وظل رهين المرحلة التجريبية"

واعتبر المجلس في تقرير جديد له أن من بين أوج القصور الرئيسية في التعليم عدم المساواة في الولوج إلى المدرسة "ولاسيما الفتيات والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة"، والذين يعانون من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة.

وذهب المجلس إلى اعتبار المدرسة المغربية "فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية ولا تساهم بما يكفي في تجديد النخب".

وأوضح التقرير أن أهم نقطة سوداء تهم التعليم الأولي، الذي قال إنه "مشتت"، ويعاني من تعدد المتدخلين وضعف التنسيق في ما بينهم، "بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد-الكتاب) بالنسبة للفقراء والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحضرية الكبرى، والموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة".

وأشار التقرير إلى أن الطاقة الاستيعابية الاجمالية للتعليم الأولي لا تتعدى حسب التقرير 700 ألف طفل، ما يجعله بعيدا عن تحقيق هدف تعميم التعليم الأولي الذي نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتعليم.

http://www.achkaynpresse.com/index.php/mojtamaa/3604-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A9.html

# لقاء للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراكش حول قانون حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، احتضنت مدينة مراكش لقاءا تشاوريا مع الجمعيات المشتغلة في مجال الإعاقة حول القانون الإطار رقم 97/13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، أطره عبد الرزاق الحنوشي مدير ديوان رئيس المجلس الوطني ، و حضرته تمثيلية عن اللجن الجهوية الثلاث والجمعيات العاملة بجهات أكادير، بني ملال ومراكش .

اللقاء الذي تميز بحضور كمي ونوعي كان مناسبة لاستحضار الإشكالات المرتبطة بمجال الإعاقة والإنصات الرصين للأشخاص المعاقين وأسرهم ولمختلف الفاعلين الجمعويين العاملين في المجال .. النقاش لم يقف عند عتبة النصوص القانونية والتعديلات المطلوبة، بل تجاوزه ليصبح لحظة مؤثرة لتقاسم معاناة هذه الفئة الصحية والمادية والاجتماعية.. اللقاء كانت فيه أحيانا دموع الأمهات درسا بليغا للقيمين على شأننا العام .. مطالب وانتظارات طرحت في ذات اللقاء، وآمال وضعها المعاقون على عاتق المجلس الوطني من أجل الترافع والإنصاف ..

اللقاء التشاوري الذي جرى نهاية الأسبوع الماضي ، افتتحه الأستاذ مصطفى لعريصة رئيس اللجنة الجهوية لآسفي مراكش ، والذي استحضر أمام الحضور سياق هذه اللقاءات التشاورية التي أعطى انطلاقتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون الإطار رقم 13.97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، مبرزا أن اللقاء بين جهات سوس بني ملال وآسفي مراكش هو لحظة أساسية لإشراك الجمعيات المعنية بقضية الإعاقة والإنصات المباشر لانتظارات الأشخاص المعاقين، منبها إلى أن القانون الإطار تمت صياغته دون إشراك المعنيين بالأمر، لذلك ارتأى المجلس إغناء الرأي الاستشاري بالتفاعل المباشر مع ذوي المصلحة، وأشار في ذات السياق إلى أن المغرب مطالب بملاءمة ترسانته التشريعية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، انسجاما مع مقتضيات الدستور التي كرست الانتصار للمنظومة الكونية لحقوق الإنسان، والمبنية على مناهضة كافة أشكال التمييز ..

من جانبه استعرض عبد الرزاق الحنوشي مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مداخلته التأطيرية للقاء التشاوري، الأبعاد الحقوقية المؤطرة لموضوع الإعاقة، مشيرا إلى أن جميع اللجن الجهوية تعرف نقاشا عموميا حول مشروع القانون الإطار رقم 97.13 بمشاركة الجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة. وذكر الحنوشي الحاضرين بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبطلب من مجلس المستشارين ، طُلب منه إبداء رأيه في مشروع القانون الإطار قبل المصادقة عليه وهي مبادرة تندرج في سياق ملاءمة ما يصدر عن مؤسسة البرلمان من تشريعات مع الاتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها المغرب.. وانطلق الحنوشي من فرضية أن اللقاء هو لحظة أساسية لتقاسم المعلومة والمعطيات، مذكرا أن المجلس يقوم بمساهمة ولا يدعي أنها ريادية أو كاملة ، لكنه يشتغل بهدف الارتقاء بمقاربة وضعية المعاقين بمرجعية حقوقية تقطع مع المقاربات السابقة الإحسانية أو

http://www.maghress.com/alittihad/211936

الاجتماعية أو الصحية التي أبانت عن عدم جدواها أحيانا .. مشيرا إلى أن المجلس اختار أن يكون من بين أعضائه أشخاص معاقون باعتبارهم أصحاب حق وأصحاب مصلحة ..

وعرج الحنوشي على مختلف الدراسات والتقارير التي أنجزها المجلس المتعلقة بظاهرة الإعاقة ، لذلك يضيف فإن الاهتمام بمجال الإعاقة في دينامية المجلس هة مسألة ذات أولوية لأنها تتعلق بحقوق الإنسان أولا .. وأثار في معرض حديثه البون الشاسع بين الإطار المعياري والممارسة على أرض الواقع ، ذلك أنه رغم مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين ، فإن الترسانة القانونية والتشريعية ظلت برأيه شحيحة جدا ، إذ لم تتجاوز إحداث قانون الرعاية الاجتماعية للمكفوفين، وقانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين وقانون الولوجيات ، هذا الرقم الضعيف يبين برأيه الخصاص الكبير للتشريع المغربي في مجال الحماية والحقوق لفائدة الأشخاص المعاقين . وأشار في ذات السياق الى أن الدستور المغربي جاء بالعديد من الإشارات التي تؤكد على حقوق هذه الفئة إلى جانب مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية ذات الصلة والبروتوكول الاختياري المرفق بها ، وبذلك أضحى المغرب مطالبا بملاءمة قوانينه وسياساته العمومية مع مضامين الاتفاقيات الدولية ، وفي مقدمة هذه الخطوات المطلوبة يأتي إصدار هذا القانون الإطار ..

واستحضر في ذات السياق الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الإعاقة وكذا التفاعل الإيجابي الذي وقع في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من خلال النقاش الذي عرفته ورشاته حول موضوع الإعاقة والذي ترجمه مضمون التقرير التركيبي للمنتدى حول الإعاقة وحقوق الإنسان، والتقرير المتعلق بالتمييز المزدوج للنساء في وضعية إعاقة ثم الإعلان الختامي المتعلق بالإعاقة وحقوق الإنسان .. وهي خلاصات مهمة وأساسية في الترافع والدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا. واعتبر الحنوشي أن إنتاج رأي استشاري حسب فلسفة ومنهجية المجلس الوطني لا يمكن أن يكتمل إلا بإشراك أصحاب المصلحة وأصحاب الخبرة وصناع القرار . وشدد على ضرورة وجود أثر لهذا الرأي الاستشاري لدى صناع التشريع في المؤسسة البرلمانية، مذكرا بأن المجلس يضع باستمرار خبرته وإمكاناته في كل المبادرات الترافعية من أجل التأثير الإيجابي على القرار التشريعي ، ودعا إلى انفتاح أكبر في المجال الحقوقي من أجل مقاربة شمولية لحقوق الأشخاص المعاقين ، مشيرا إلى أن الدستور يؤكد على عدم التمييز، إلى جانب الحاجة إلى التعاطي مع قانون الإعاقة بطريقة عرضانية وأفقية، وإدماج حقوق هذه الفئة في جميع التشريعات منبها، على سبيل المثال ، الى أن بُعد الإعاقة غير حاضر في القوانين الانتخابية مثلا . وعن القانون الإطار أكد عبد الرزاق الحنوشي أن لهذا القانون قيمة معيارية أساسية يريد من خلاله المشرع أن يعطي مصداقية أكبر لهذا العمل تجاه المنتظم الدولي، مشيرا إلى أن القانون الإطار هو إعلان مبادئ ، يمهد بالضرورة لتشريعات جديدة وسياسات عمومية جديدة.

وذكر الحنوشي بالتزامات المغرب الدولية، مبرزا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشتغل في هذا الصدد على البحث عن آليات ناجعة للدفاع عن الأشخاص في وضعية إعاقة .. واستعرض الحنوشي في سياق تدخله مضامين مشروع القانون الإطار الذي يتوفر من الناحية الوصفية على 26 مادة و9 أبواب ، مسجلا أن هذا القانون يحدد الأهداف الأساسية لكن تعتريه العديد من النقائص في مقدمتها التباين الواضح ما بين الضمانات الدستورية التي كرسها الدستور كحقوق لجميع المواطنين دون تمييز، والالتزامات المدرجة في القانون الإطار غير المدققة من الناحية العملية والإجرائية من طرف مختلف السلطات العمومية . كما أن القانون الإطار لا يبلور استراتيجية وطنية مندمجة للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة .. هذا إلى جانب الصياغة التي دبجت بها مواد هذا القانون الإطار، والتي تترك المجال الواسع للتأويل والقراءات المتعددة ولا تحدد المسؤوليات بشكل دقيق .

# أخيرا ...السماح بتسجيل الاسم الأمازيغي "أيور"

10 فبراير، 2015 [0 تعليق]

" بعد ما يزيد عن عشر سنوات من الحرمان من الحق في الشخصية القانونية، السلطات المغربية تسجل أخيرا الاسم الأمازيغي "أيور" الذي سبق لها أن منعته"

بمبادرة من المكتب الفيدرالي للفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب، والحملة الترافعية التي باشرتها من أجل تسجيل الإسم الأمازيغي "أيور" المزداد بتاريخ 17 نونبر 2004 في سجلات الحالة المدنية ببلدية أوطاط الحاج عمالة وإقليم بولمان، والذي سبق وأن تم تسجيله برسم الولادة رقم 349 بتاريخ 27 دجنبر 2004 باسم "أيور" ليتم التنطيب عليه فيما بعد، وحرمانه من حقه في الشخصية القانونية، وبعد إطلاقها لرسالتها المفتوحة بتاريخ 2 يناير 2015 ومراسلة الجهات المختصة والمعنية، وتناول هذا الموضوع من طرف الإعلام الوطني،

وبعد مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدخله لرفع الإنتهاك موضوع رسالتنا المفتوحة ، فإن المكتب الفيدرالي للفيرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية يعلن ما يلي:

1- تعلن بأنه بتاريخ 6 فبراير 2015، تم أخيرا استدعاء أولياء الابن "أيور" لمقر بلدية أوطاط الحاج من أجل تسجيل الاسم الشخصي "أيور" بسجل الحالة المدنية، وأنه في نفس اليوم تم إنصاف عائلة الحديوي عبر تراجع مصالح الحالة المدنية عن قرارها برفض تسجيله، وإصلاحها لخطئها الإداري وتسجيل ابنه باسم "أيور"،

2- تهنئ عائلة الحديوي على صمودها وتشبثها بهويتها وثقافتها وتتوجه الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية إلى المؤسسات والفعاليات والمنابر الإعلامية المكتوبة، السمعية والإليكترونية بالتحية الخالصة على مرافقتها و دعمها ومساندتها لعدالة مطالبنا العادلة والمشروعة.

3- وعزمنا على اللجوء للقضاء للمطالبة بالتعويض عن من جهة المضاعفات السلبية بسبب التصرفات اللامسؤولة لموظفي الدولة بمصالح الحالة المدني،ومن جهة أخرى عن معانات أولياء الإبن "أيور". وندعو الدولة إلى جبر ضررهم، عبر تعويضهم عما يزيد عن عشر سنوات من الحرمان الذي عاشوه والمترتب عن مخلفات سياسة الميز العنصري.

4- نعتبر أن ملف الأمازيغية لا زال مفتوحا وسيبقى مفتوحا الى حين تحرير التشريعات الوطنية والسياسات العمومية من كافة أشكال التمييز العنصري.

عن المكتب الفدرالي : الرئيس : أحمد أرحموش

http://www.tiznit24.com/?p=37797

# الانتخابات ومشروع قانون المسطرة الجنائية والتجمعات العمومية محور اجتماع الدورة العادية التاسعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

تمحورت أشغال الدورة العادية التاسعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي انعقدت اليوم الأربعاء بالرباط، حول عدد من مشاريع مذكرات تتعلق بالانتخابات وبمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية وبالتجمعات العمومية.

ويتضمن مشروع المذكرة التكميلية التي أعدها المجلس لمذكرته حول مسودة مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، جملة من المحاور التي تهدف إلى تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي و الوقاية من التعذيب ومكافحة التمييز وتحقيق التوازن الضروري بين الحفاظ على ضمانات الدفاع وبين تبسيط المساطر القضائية، بالاضافة الى الجانب المتعلق بالتسليم.

أما مشروع مذكرة المجلس حول مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشأن التجمعات العمومية فيرمي إلى تحديد تعريف دقيق لمفهوم "الاجتماع العمومي" ، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة مقتضيات الظهير وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية والتنظيم الذاتي للاجتماعات العمومية وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية ، وكذا دور القاضي الإداري وتيسير التفاوض والوساطة وتحديد شروط استعمال القوة، فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية.

وبخصوص مشروع مذكرة المجلس حول الانتخابات فÜيشتمل محاور تهدف إلى الإعداد الأمثل للهيئة الناخبة والتقطيع الانتخابي المتوازن من أجل تمثيلية متكافئة وتقليص فوارق التمثيل على مستوى مجالس الجماعات الترابية وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المناصفة والتمثيلية السياسية للشباب ومراجعة قانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بالإضافة إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية بمناسبة الانتخابات وشفافية الحملات الانتخابية وتعزيز الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين التطبيقية الخاصة بالجماعات الترابية.

وفي كلمة بالمناسبة ، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي إن التحدي الرئيسي المطروح على المجلس اليوم هو حسم التوجه الاستراتيجي للمغرب بشأن المنظومة الوطنية الحمائية، أخذا بعين الاعتبار البعد الوطني لهذا التحدي.

ويتمثل البعد الوطني لهذا التحدي، يضيف السيد اليزمي، في استحضار إمكانيات المغرب المادية والبشرية، وكذا النسيج المؤسساتي المفترض تقويته عبر خلق المؤسسات ذات الصلة المنصوص عليها دستوريا، وذلك بغية تفادي هدر الجهود والتداخل في اختصاصات كافة المتدخلين.

وأبرز أنه وعيا من المجلس بأهمية إرساء نظام وطني مندمج ومتكامل في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، فإنه ينطلع ومن منطلق عقلاني إلى أن تكون هذه السنة محطة لإرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وآلية الانتصاف لفائدة الأطفال، وآلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة ، وآلية حماية الأشخاص ضحايا التمييز العنصري وتعميق النقاش العمومي بشأنها.

وفي إطار مواكبة السياسة الجديدة للهجرة التي انتهجها المغرب، اعتبر رئيس المجلس أنه بعد انصرام أجل التسوية ، مازالت بعض التحديات المرتبطة بهذا الملف مطروحة وعلى رأسها ضمان اعتماد قوانين تستجيب للبعد الإنساني والحقوقي لهذه السياسة ووضع البرامج المرافقة للإدماج الاجتماعي للذين تمت تسوية وضعيتهم ولأفراد أسرهم ، وكذا البرامج التثقيفية لتفادي خطر صعود خطابات الرفض والكراهية.

وأشار الى ان المجلس سيواصل رفع التحديات المطروحة وعلى رأسها المساواة والمناصفة عبر تنصيب المؤسسة الدستورية المنصوص عليها في الدستور الجديد ،واستكمال إصلاح منظومة العدالة عبر بلورة واعتماد قانون العمال المنزليين وقانون مناهضة العنف ضد النساء ومواصلة النقاش حول عقوبة الاعدام لتعميق النظر بشأنها ، وكذا تعزيز الممارسة الاتفاقية عبر إرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب .

http://www.akhbarona.com/divers/108413.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

# اسم أمازيغي

تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أخيراً لرفع المنع الذي تعرض له تلميذ بمدينة أوطاط الحاج، تم التشطيب على اسمه الأمازيغي "أيور" من طرف مصالح الحالة المدنية، حيث كانت تصدر له شهادات إدارية تحمل الإسم العائلي دون الشخصي لمدة طويلة.

وراسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد أيام من تلقيه الرسالة المفتوحة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، وزارة الداخلية ورئيس اللجنة العليا للجالية عبد الحق المريني مؤرخ المملكة والناطق الرسمي باسم القصر الملكي للتدخل قد اتخاذ التدابير اللازمة.

وأضافت المصادر أنه "بعد ما يزيد عن عشر سنوات من الحرمان من الحق في الشخصية القانونية، تراجعت السلطات أخيراً عن قرار التشطيب وسجل أخيراً الإسم الأمازيغي أيور الذي يعني القمر أو الهلال".

وكانت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية قد باشرت حملة ترافعية بعد تلقيها شكاية من أولياء التلميذ في مدينة أوطاط الحاج ببولمان، حيث أطلقت رسالة مفتوحة بتاريخ 2 يناير، وراسلت الجهات المختصة والمعنية من ضمنها رئيس الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومباشرة بعد أيام من الرسالة المفتوحة، تم استدعاء أولياء التلميذ "أيور" لمقر بلدية أوطاط الحاج من أجل تسجيل الإسم الشخصي "أيور" بسجل الحالة المدنية، وتم بموجبه إنصاف عائلة الحديوي عبر تراجع مصالح الحالة المدنية عن قرارها برفض تسجيله، وإصلاحها لخطئها الإداري وتسجيل ابنه باسم "أيور".

# مجلس اليزمي: المدرسة المغربية تعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية

الأربعاء | 11/02/2015 - 10:00 مساءً

Share 1 Tweet 0 Google + 0 Email 0

في تقرير جديد له مس هذه المرة موضوع التعليم الحساس، اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن واحدا من جوانب القصور الرئيسية في المنظومة التعليمية المغربية، يتمثل في عدم المساواة في الولوج إلى التعليم، "ولاسيما الفتيات والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية بالمناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة".

وحسب يومية أخبار اليوم في عددها الصادر ليوم غد الخميس، فإن المجلس اعتبر المدرسة المغربية "فضاء يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية ولا يساهم بما يكفي في تجديد النخب".

وشدد المجلس الذي يرأسه ادريس اليزمي على أن التعليم الأولي مشتت ويعاني تعدد المتدخلين وضع التنسيق فيما بينهم "بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر ضمن باردیغمات تعليمية مشتركة، حيث تتوزع بين أساليب الدرس التقليدية (التسميد) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحصرية الكبرى، والموجهة أساسا إلى الطبقات الميسورة والمتوسطة.

http://www.andaluspress.com/ar/news/40504.html

# وفاة الباحث الفرنسي"بيير بونت"

06h00 07/11/2013 - آخر تحديث 06h00 07/11/2013

شارك للفضلة 0 توصية

جديدبريس

أعلن مركز الدراسات الصحراوية، أول أمس الثلاثاء، أن الباحث الفرنسي الشهير بير بونت، المتخصص في المجتمعات الصحراوية وصاحب المعرفة الواسعة بالصحراء المغربية توفي الإثنين الماضي في باريس عن سن 71 عاما. وقال المركز، في بلاغ توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، إنه وشركاءه المؤسسين ( المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية وجامعة محمد الخامس- الرباط أكدال والمكتب الشريف للفوسفاط) الذين فقدوا بوفاته صديقا وشريكا، يتقدمون بأصدق تعازيهم لعائلة الفقيد وأصدقائه. والراحل، وهو من مواليد 25 غشت 1942 ببلدة أنولين بشمال فرنسا، حاصل على دكتوراه الدولة في الإثنولوجيا والأنثربولوجيا (مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس 1998) وعضو بمختبر الأنثربولوجيا الاجتماعية بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ومدير المركز الوطني للبحث العلمي.

وترك الراحل، الذي كان مسؤولا في أواسط الستينيات عن العديد من البعثات الدراسية في كل من النيجر والجزائر وموريتانيا ومالي والمغرب وتونس، العشرات من الكتب والدراسات والمقالات العلمية، منها (إمارة آدرار الموريتانية : الحريم والمنافسة والحماية في مجتمع قبلي صحراوي ( 2008) و "جبل الحديد: الشركة الوطنية للصناعة والمعادن،شركة معادن في صحراء موريتانيا في زمن العولمة ( 2001) و "آخر الرحل " ( 2004).

و.كان الراحل قد زار المغرب عدة مرات وأقام بصحرائه ( آسا، كلميم، السمارة، العيون، بوجدور، الداخلة وأوسرد) نسج خلالها علاقات حميمية مع سكان الصحراء المغربية.

وكان مركز الدراسات الصحراوية قد كرم الراحل خلال المناظرة الدولية التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يومي 16 و 17 دجنبر 2011 بالداخلة حول موضوع " التاريخ، ذاكرة وتراث الصحراء"، كما استقبل المركز الراحل خلال ندوة نظمها بمقره بالرباط يوم 18 دجنبر 2012 حول موضوع " بعض الفرضيات حول إعمار غرب الصحراء.

http://www.jadidpresse.com/%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%AA/

# الانتخابات والتظاهر السلمي من أبرز مواضيع دورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 11 فبراير 2015 بمقره الجديد بمدينة الرباط دورته العادية التاسعة.

وسيتداول أعضاء المجلس خلال هذه الدورة عددا من مشاريع مذكرات تتعلق بالانتخابات، وبمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، وبالتجمعات العمومية-حسب أرضية الدورة-.

ويتضمن مشروع المذكرة التكميلية التي أعدها المجلس حول مسودة مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، جملة من المحاور التي تهدف إلى تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي و الوقاية من التعذيب ومكافحة التمييز وتحقيق التوازن الضروري بين الحفاظ على ضمانات الدفاع وبين تبسيط المساطر القضائية.

كما تتناول المذكرة الجانب المتعلق بالتسليم، فيما يرمي مشروع مذكرة المجلس حول مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشأن التجمعات العمومية إلى تحديد تعريف دقيق لمفهوم "الاجتماع العمومي"، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة مقتضيات الظهير وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية والتنظيم الذاتي للاجتماعات العمومية وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، وكذا دور القاضي الإداري وتيسير التفاوض والوساطة وتحديد شروط استعمال القوة فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية.

وبخصوص مشروع مذكرة المجلس حول الانتخابات، فيشتمل محاور تهدف إلى الإعداد الأمثل للهيئة الناخبة والتقطيع الانتخابي المتوازن من أجل تمثيلية متكافئة وتقليص فوارق التمثيل على مستوى مجالس الجماعات الترابية وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المناصفة والتمثيلية السياسية للشباب ومراجعة قانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بالإضافة إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية بمناسبة الانتخابات وشفافية الحملات الانتخابية وتعزيز الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين التطبيقية الخاصة بالجماعات الترابية.

jadidpress

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=1783

# إدريس اليزمي يعلن عن موافقة الحكومة استفادة المهاجرين من بطاقة "راميد"

الكاتب: nabil التاريخ فبراير 09, 2015

هالة انفو

خلال لقاء عقده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص عملية التسوية الاستثنائية لوضعية إقامة المهاجرين بالمغرب، أعلن إدريس اليزمي عن موافقة الحكومة على مقترح يقضي باستفادة المهاجرين المتواجدين بالمملكة، ضمن عملية التسوية الاستثنائية لوضعية إقامتهم بالمملكة، من نظام التغطية الصحية "راميد".

وقال اليزمي، في نفس اللقاء، أن رئيس الحكومة أعطى موافقة السلطة التنفيذية على استفادة المهاجرين من التغطية الصحية، وان وزير الصحة وافق على الأمر.

وبالمناسبة، حسب اليازمي، فان الحكومة رصدت الاعتمادات المالية الضرورية لتمويل استفادة المهاجرين الذين سووا وضعياتهم، وأشار إلى أن بعض الإجراءات التقنية متبقية وينبغي تجاوزها قبل تحقيق هذه الغاية.

http://www.halainfo.com/%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%B3/

Libération

# Fin de la lune de miel entre les autorités et les migrants irréguliers

## 11 personnes blessées et 1.250 arrêtées à Nador dont des femmes et des enfants

2 Tweet 3 J'aime 0 +1 Share

« Un pas en avant, deux pas en arrière». Telle est, semble-t-il, la stratégie du Maroc en matière de migration. Ainsi, et à quelques heures de l'annonce du bilan officiel de l'opération exceptionnelle de régularisation, les autorités marocaines ont procédé à une vaste opération de ratissage et d'arrestation de migrants irréguliers installés dans la forêt de Gourougou à Nador. Près de 1.250 personnes dont 11 blessées ont été arrêtées et transférées vers le Sud du Royaume.

« L'opération a été lancée vers 4h00 du matin sous la supervision directe du gouverneur de la province de Nador qui s'est fait accompagner de différentes forces de l'ordre (Forces auxiliaires, gendarmes et groupes d'interventions mobiles) venues d'autres villes. Ces éléments des forces de l'ordre ont incendié les tentes de fortune dressées par les migrants et ont détruit leurs affaires. Certains témoignages nous ont confirmé que ces mêmes forces de l'ordre n'ont pas hésité à user de la force et de la violence. D'ailleurs, 11 blessés ont été transportés à l'Hôpital El Hassani où ils seront arrêtés quelques heures plus tard», nous a déclaré Naji Omar, de l'AMDH-Nador. Des propos confirmés par Adil Akid, un autre responsable local de l'AMDH dans la même ville, qui nous a indiqué que cette rafle a duré jusqu'à 18H00 et s'est soldée par l'arrestation de 1.250 personnes dont deux femmes ainsi que 33 adolescents et trois enfants. «Tout ce monde a été rassemblé dans un centre d'estivage à la commune Kariat Arekmane, située à 25 km de la ville de Nador avant d'être transféré vers le Sud du Maroc. 24 bus ont été mobilisés pour cette opération. Nos sources nous ont confirmé que les autocars ont pris la direction de Taliouine, Errachidia, Youssoufia et Guelmim». «Les femmes et les enfants ont été épargnés et sont restés sur place après l'intervention des membres de l'AMDH qui ont rappelé aux responsables que le refoulement des femmes, des enfants et des blessés était interdit par la loi et les conventions internationales », nous a révélé Naji Omar.

Pour ce dernier, l'intervention des forces de l'ordre était musclée et attentatoire aux droits de l'Homme les plus élémentaires. « Le fait de retenir des femmes et des enfants dans un commissariat pendant des heures, de refouler les blessés, de tabasser des gens et de les priver de leurs biens constitue une grave violation des droits de l'Homme », nous a-t-il précisé.

Qu'en sera-t-il du sort des refoulés ? Personne ne le sait puisque les autorités marocaines préfèrent garder le silence concernant ce sujet. Pourtant, pour certains acteurs associatifs, l'inquiétude est de mise. Ils redoutent un remake du scénario de 2005 où plusieurs migrants irréguliers ont été refoulés après des rafles identiques à celles de ce mardi. «Plusieurs informations concordantes indiquent que les personnes arrêtées seront conduites vers la base militaire de Guelmim avant un éventuel refoulement vers leurs pays d'origine. Des doutes qui ont été confirmés par la convocation des ambassadeurs du Sénégal, de Côte d'Ivoire et du Cameroun par les autorités marocaines», nous a indiqué Hicham Rachdi, secrétaire général du Gadem. Ceci d'autant plus que les autorités marocaines ont procédé à l'identification des personnes arrêtées et à la prise de leurs empreintes digitales, nous ont confirmé des sources de l'AMDH- Nador. Le mauvais pressentiment de Driss El Yazami, président du CNDH, est-il en train de devenir réalité, lui qui avait déclaré que la fin de l'opération de régularisation pourrait être annonciatrice d'opérations d'expulsion ?

vague de froid sont basées sur la préven

3/17576

# Le réalisateur sénégalais Moussa Touré invité du 4ème Master Class Cinéma et Droits de l'Homme

Le réalisateur sénégalais Moussa Touré sera l'invité de la 4ème édition de la Master Class Cinéma et droits de l'Homme, qui se tiendra, du 16 au 21 février à Rabat, à l'initiative de l'Association des Rencontres Méditerranéennes du Cinéma et des Droits de l'Homme (ARMCDH).

Au programme de cette 4-ème édition, co-organisée avec la Fondation Orient Occident (FOO) à Rabat, sont prévues les projections de cinq films du réalisateur, du 16 au 20 février à partir de 17H30 à la FOO (Avenue des F.A.R, Commune Yacoub Mansour, Rabat) : "TGV" (le 16 février), "Nous sommes nombreuses" (le 17 février), "5x5" (le 18 février), "Nosaltres" (le 19 février) et "la Pirogue" (le 19 février), indique dans un communiqué l'ARMCDH.

Pour ce qui est de la Master Class du réalisateur, elle se tiendra, le 21 février, à la FOO (10h30). Cette rencontre sera l'occasion d'aborder le traitement de la question des droits humains dans les films de Moussa Touré ainsi que dans le cadre du cinéma africain, ajoute-t-on de même source.

Né à Dakar en 1958, Moussa Touré commence très jeune sa carrière dans le cinéma en tant que technicien (électricien, assistant réalisateur), pour réaliser son premier court-métrage en 1987, puis son premier long-métrage en 1991 "Toubab Bi", primé de nombreuses fois. En 1987, le réalisateur crée sa société de production "Les Films du crocodile" (Dakar), avec laquelle il finance notamment depuis, ses différents documentaires, remarqués et récompensés dans de nombreux festivals.

En 1997, il réalise "TGV", avec Makéna Diop, Bernard Giraudeau et Philippine Leroy-Beaulieu, véritable succès populaire en Afrique. Ce film obtient en 1999 le Prix du public lors du 9e Festival du cinéma africain de Milan.

A ce jour, Touré a réalisé une dizaine de films, tous genres confondus dont un documentaire "5 x 5" en 2005 sur le quotidien d'une famille sénégalaise à la maison, et "Nosaltres" sur deux communautés africaines qui s'ignorent en 2006.

En 2002, il initie le Festival "Moussa invite" à Rufisque au Sénégal. Ce festival fait la promotion de documentaires africains réalisés par des Africains. En 2011, le FESPACO (Festival panafricain du Cinéma d'Ouagadougou) lui confie la présidence du jury des films documentaires.

Appuyée par l'European Endowment for Democracy (EED), et le Fonds Canadien d'appui aux Initiatives Locales (FCIL), la Master Class a pour objectif de susciter les vocations artistiques des étudiants en leur fournissant les notions et les outils, pour les futur professionnels, ainsi que pour les jeunes cinéphiles, en les faisant profiter des expériences des maîtres chevronnés, en matière de réalisation et du processus créatif d'un film. Il convient de rappeler que l'ARMCDH a été créée en 2010. Elle a pour mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma.

L'ARMCDH organise quatre événements principaux par an : les Jeudis du Cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi de chaque mois, les matinées enfants, la Master Class du cinéma et des droits de l'Homme, la Nuit Blanche du Cinéma et des Droits de l'Homme, ainsi que les Rencontres Méditerranéennes du Cinéma et des Droits de l'Homme.

La Master Class du cinéma et des droits de l'Homme est organisé en partenariat avec la Fondation Orient Occident, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Centre cinématographique marocain (CCM).

La Fondation Orient-Occident, créée en 1994 est, quant à elle, une Association marocaine reconnue d'utilité publique. Sa mission principale est d'œuvrer à l'éducation et à l'insertion professionnelle des jeunes issus de milieux défavorisés grâce à la mise en place de centres socio-éducatifs et de formation professionnelle. A ce jour, elle compte 7 centres à travers le Maroc et 2 antennes à l'étranger, Paris et New-York.

Neuvième session ordinaire du CNDH

# Le Conseil national des droits de l'Homme prépare un mémorandum sur plusieurs aspects du processus électoral

Ph.MAP

Les travaux de la neuvième session ordinaire du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se sont ouverts, hier à Rabat. Parmi les points à l'ordre du jour, l'examen et l'adoption d'un projet de mémorandum portant sur plusieurs aspects du processus électoral, tels que le découpage électoral, la promotion de la représentativité des femmes et des jeunes et la révision de la loi sur l'observation indépendante et neutre des élections. Le projet de mémorandum traite également de l'accès équitable aux médias audiovisuels à l'occasion des élections, la transparence des campagnes électorales et le renforcement de la démocratie participative dans les projets de lois organiques relatives aux collectivités territoriales. Lire en page 2

Neuvième session ordinaire du CNDH

21/03/56

# Le Conseil national des droits de l'Homme prépare un mémorandum sur plusieurs aspects du processus électoral

Parmi les activités phares du CNDH, l'accompagnement de l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation administrative des migrants.

**Les travaux de la neuvième session ordinaire du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se sont ouverts, hier dans les nouveaux locaux de cette instance à Hay Riad. À l'ordre du jour, figure l'examen de trois projets de mémorandums. Il s'agit, en l'occurrence, de l'additif au mémorandum relatif au Code de procédure pénale et du projet de mémorandum sur les rassemblements publics, ainsi que du projet de mémorandum portant sur les élections.**

Le président du CNDH appelle de ses vœux l'instauration d'un système national intégré de protection et de promotion des droits de l'Homme.

De par les missions qui lui sont dévolues, le Conseil national des droits de l'Homme s'est penché sur la question des élections à travers l'élaboration d'un projet de mémorandum portant sur plusieurs aspects du processus électoral, tels que le découpage électoral, la promotion de la représentativité des femmes et des jeunes et la révision de la loi sur l'observation indépendante et neutre des élections. Le projet de mémorandum traite aussi de l'accès équitable aux médias audiovisuels à l'occasion des élections, la transparence des campagnes électorales et le renforcement de la démocratie participative dans les projets de lois organiques relatives aux collectivités territoriales.

Dans son allocution d'ouverture de la session ordinaire, Driss El Yazami, président du CNDH, a passé en revue les activités auxquelles le Conseil avait pris part. Il s'agit, notamment, de l'organisation du Forum mondial des droits de l'Homme, tenu en novembre dernier à Marrakech. Pour M. El Yazami, «l'organisation de ce Forum interpelle le pays sur la nécessité de relever les défis découlant de l'agenda des réformes». Dans cette lignée, le président du CNDH a appelé à accélérer la cadence de mise en place de la haute Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APLAD), d'une part, et du parachèvement de la réforme de la justice, d'autre part. Sur ce dernier point, Driss El Yazami a mis en avant la nécessité d'adopter la loi sur les violences faites aux femmes, qui peine toujours à voir le jour, ainsi que la loi sur le travail domestique. Rappelons, ici que le projet de loi a été soumis, récemment, à la Chambre des représentants pour examen, après son adoption par la Chambre des conseillers.

Parmi les activités phares du CNDH, l'accompagnement de l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation administrative des migrants illégaux. Après l'achèvement de cette opération en décembre dernier, la commission nationale des recours, présidée par Driss El Yazami, tiendra sa prochaine réunion dans quelques jours pour statuer sur les dossiers rejetés. Le président du CNDH met en exergue la nécessité de mettre en place un cadre juridique au diapason de la nouvelle politique migratoire du Maroc.

En tout cas, le président du CNDH appelle de ses vœux l'instauration d'un système national intégré de protection et de promotion des droits de l'Homme. «Le Conseil espère que cette année soit celle de la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture, du mécanisme national de protection des personnes en situation de handicap et celui afférent à la protection des victimes du racisme». Sur ce registre, le Conseil se penche, suite à une saisine du président de la Chambre des conseillers, sur l'élaboration d'un avis sur le projet de loi-cadre relatif à la protection des personnes en situation de handicap. ■

**Soumaya Bencherki**

**Le Conseil national des droits de l'Homme tient sa 9è session ordinaire**

11 Février 2015

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), tient, mercredi (11/02/165) à Rabat, sa 9è session ordinaire.

http://www.map.ma/fr/phototheque/le-conseil-national-des-droits-de-lhomme-tient-sa-9e-session-ordinaire

# Le Conseil national des droits de l'Homme tient sa 9è session ordinaire

Général

Rabat, 11 févr. 2015 (MAP) - Les projets de mémorandums élaborés par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur les élections, l'avant-projet de loi relatif au code de la procédure pénale et la révision du dahir relatif aux rassemblements publics, ont été mercredi à Rabat, au centre des travaux de la 9è session ordinaire du Conseil.

Le projet de mémorandum complémentaire élaboré par le CNDH sur l'avant-projet de loi relative au code de la procédure pénale, comprend plusieurs axes visant à atténuer les risques de la détention abusive et la prévention contre la torture, la lutte contre la discrimination et la réalisation d'un juste équilibre entre la protection du droit de la défense et la facilitation des procédures judiciaires.

Concernant le projet de mémorandum du CNDH sur la révision du Dahir N 1.58.377 du 15 novembre 1958 relatif aux rassemblements publics, il vise à donner une définition précise du concept du rassemblement public, revoir la nature des sanctions prévues en cas d'infraction au Dahir, faciliter les procédures d'autorisation des rassemblements publics et l'auto-organisation des rassemblements publics, renforcer le rôle des autorités publiques dans la facilitation et la protection des rassemblements pacifiques.

Le projet de mémorandum s'assigne aussi pour objectif de renforcer le rôle du magistrat administratif dans la facilitation, la négociation, la médiation et la détermination des conditions de l'usage de la force et de garantir la sécurité des professionnels des médias lors des manifestations pacifiques.

S'agissant du projet de mémorandum sur les élections, il vise une préparation adéquate du corps électoral, un découpage électoral équilibré pour une représentation équitable et la réduction des écarts de représentation au niveau des conseils des collectivités territoriales ainsi que le renforcement des mécanismes d'accès des femmes aux mandats électoraux pour réaliser la parité et une représentation politique des jeunes.

Le projet de mémorandum ambitionne également de réviser la loi relative aux observateurs indépendants, la neutralité électorale, le renforcement de l'accès équitable aux médias audiovisuels publics à l'occasion des élections, la transparence des campagnes électorales et la promotion de la démocratie participative dans les projets de loi d'application relatifs aux collectivités territoriales.

A cette occasion, le président du CNDH, Driss El Yazami, a souligné que le défi majeur aujourd'hui pour le CNDH consiste à définir l'orientation stratégique du Royaume concernant le système national de protection, en tenant en compte de la dimension nationale de ce défi.

Celle-ci réside dans la prise en compte des potentialités matérielles et humaines du Maroc, ainsi que du tissu institutionnel qui devrait être renforcé à travers la création des institutions y afférentes prévues par la constitution, dans le but d'éviter la gaspillage des énergies et les interférences entre les attributions de l'ensemble des intervenants.

Partant de sa prise de conscience de la nécessité d'instaurer un système national intégré et complémentaire en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme, le CNDH aspire à ce que cette année soit une étape majeure pour l'instauration de mécanismes nationaux de prévention contre la torture, d'équité au profit des enfants, de protection des personnes en situation de handicap et des victimes de discrimination raciale, a-t-il souligné.

Dans le cadre de l'accompagnent de la nouvelle politique migratoire du Maroc, le président du CNDH a estimé qu'après la fin du délai de régularisations, des défis subsistent toujours, notamment l'adoption de lois qui soient en harmonie avec l'aspect humain et des droits de l'homme de cette politique et la mise en place de programmes d'accompagnement pour l'insertion sociale des bénéficiaires de l'opération de régularisation et de leurs familles, ainsi que l'organisation de programmes culturels pour pallier au danger de la prolifération des discours du rejet et de la haine.

Le CNDH continuera à relever les défis présents notamment l'égalité, la parité à travers l'installation de l'institution prévue par la constitution, le parachèvement de la réforme de la justice via l'élaboration et l'adoption de la loi relative aux travailleurs domestiques et de la loi portant sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes, a ajouté M. El Yazami.

Le conseil poursuivra aussi le dialogue sur la peine de mort pour approfondir le débat à ce sujet et favorisera la pratique consensuelle en instaurant un mécanisme national pour la prévention contre la torture, a-t-il poursuivi. CJ---TRA. TR.

http://www.mapinfo.ma/es/search/simple-search?simple_search_type%5Bkeyword%5D=CNDH&simple_search_type%5Bend_date%5D=&simple_search_type%5Bstart_date%5D=&simple_search_type%5B_token%5D=c8d9832d455ea52080247c6a402bf1e4220f08eb

Le Maroc d'hier & d'aujourd'hui
Zamane

# La dépouille de Belkacem identifiée par ADN

42 ans après sa disparition, Belkacem Ouazzane (soupçonné d'avoir fomenté le complot dit du « 3 mars » en 1973) a pu être identifié. Une confirmation apportée suite aux tests ADN sur les restes de sa dépouille.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a remis jeudi un rapport à la famille du disparu, reprenant les résultats des investigations menées sous mandat de l'Instance Équité et Réconciliation (IER). La commission de suivi, créée pour mettre en lumière les détails de la disparition de Belkacem Ouazzane, a procédé à l'exhumation de restes retrouvés sous une tombe, non loin du centre de détention d'Agdz (près de Zagora). Pour rappel, ce natif de Figuig a été arrêté au niveau des frontières algéro-marocaines le 17 avril 1973, après le soulèvement armé au Moyen-Atlas en mars de la même année. Malgré son acquittement par le Tribunal militaire le 30 août 1973, il a été enlevé de l'intérieur même de la prison. Depuis, sa disparition n'avait jamais été élucidée.

http://zamane.ma/fr/la-depouille-de-belkacem-identifiee-par-adn/

# ENSEIGNEMENT: LE RAPPORT DU CNDH QUI INTERPELLE

Par Samir Chennaoui le 12/02/2015 à 01h44

Rachid Belmokhtar, ministre de l'Education nationale.

© Copyright : DR

**Kiosque360. Dans l'attente des recommandations finales que le Conseil supérieur de l'éducation soumettra au roi, le CNDH a fait les siennes. Il a relevé de nombreuses défaillances dans le système d'enseignement marocain.**

Dans son édition de ce jeudi 12 février, Akhbar Al Yaoum souligne que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dévoilé le contenu de son nouveau mémorandum consacré au diagnostic du système de l'enseignement au Maroc et aux solutions proposées pour résoudre les difficultés enregistrées dans l'étape actuelle.

Dans son rapport, le CNDH estime que l'inégalité dans l'accès à l'enseignement, notamment pour les enfants issus des quartiers marginalisés ainsi que les handicapés, constituent l'un des obstacles majeurs au développement de notre système éducatif.
Rappelant les différents engagements nationaux et internationaux du royaume, le Conseil considère que l'école marocaine est «un espace pour la reproduction des disparités sociales, et ne contribue pas suffisamment au renouvellement des élites», ajoute le journal.

Parmi les points noirs du système d'enseignement, reste, sans nul doute, l'enseignement primaire où plusieurs intervenants interfèrent sans coordination. Ceci outre l'adoption de pratiques pédagogiques contradictoires qui se répartissent entre les modes d'enseignement traditionnel (msid/koutab) et les méthodes pédagogiques modernes suivies par certaines grandes écoles et destinées aux couches moyennes et aisées, ce qui entraine une disproportion entre l'enseignement des couches défavorisées est celui dispensé aux riches.

http://www.le360.ma/fr/societe/enseignement-le-rapport-du-cndh-qui-interpelle-32157

Ce décalage entre les deux types d'enseignement se traduit clairement dans les modes d'enseignement, le contenu pédagogique, la langue utilisée dans la communication et la capacité d'accueil, a constaté le CNDH. L'instance ajoute que ces disparités enregistrées au niveau de l'enseignement primaire s'aggravent de plus en plus dans les régions rurales qui connaissent une marginalisation des filles, outre que l'enseignement primaire se limite aux «katatib». Et de conclure que, en l'absence d'une politique en mesure de mettre en place un concept moderne de l'enseignement primaire adapté aux besoins des enfants et aux exigences du contexte social actuel, l'enseignement demeurera soumis à la logique de Malthus, qui ne fait que reproduire les disparités sociales.

Le Conseil a également présenté des propositions visant à développer un «enseignement primaire unifié» ciblant l'enfance de façon précoce et qui sera généralisé de façon graduelle à l'enseignement obligatoire entre 4 et 15 ans, estimant que la généralisation de l'accès à l'enseignement dans les régions rurales requiert une réforme globale.

Autre inconvénient du système de l'enseignement : l'absence de qualité notamment le «décalage linguistique» entre les élèves des écoles publiques, ceux des écoles privées et ceuyx de la mission française. Selon le rapport susmentionné, ce décalage existe entre la langue maternelle (la darija et l'amazigh) et les langues de la lecture et de l'écriture (l'arabe classique et le français).

# مجلس اليزمي: المدرسة فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية

**اعتبر المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن واحدا من جوانب القصور الرئيسة في المنظومة التعليمية المغربية، يتمثل في عدم المساواة في الولوج إلى التعليم ولاسيما الفتيات والأطفال، الذين يعيشون في الأحياء الهامشية بالمناطق الحضرية، والذين يعيشون في وضعية إعاقة. الخبر أوردته "أخبار اليوم" في عددها لغد الخميس.**

وأضافت الجريدة، أن المجلس اعتبر مذكرته الجديدة محاولة لـ "إجراء مراجعة موضوعية للذات"، واستجابة لما دعا إليه الملك في خطابه الشهير لـ20 غشت 2013، وفي ما يشبه الدفاع عن حقه في تناول الموضوع، قال المجلس في مقدمة تقريره إن حق الجميع في الحصول على تعليم جيد وتعزيز النهوض بثقافة حقوق الانسان، يرتبط بصميم اهتماماته.

وأكدت "أخبار اليوم"، أن المجلس اعتبر أن من بين أوجه القصور الرئيسية، عدم المساواة في الولوج إلى التعليم، "ولاسيما الفتيات والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية والأطفال في وضعية إعاقة"، والذين يعانون حسب المجلس من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة.

وذهب المجلس إلى اعتبار المدرسة المغربية "فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية ولا تساهم بما يكفي في تجديد النخب".

وأبرزت اليومية، أن أهم نقطة سوداء في نظر المجلس الوطني لحقوق الانسان، تهم التعليم الأولي، الذي قال إنه "مشتت"، ويعاني من تعدد المتدخلين وضعف التنسيق في ما بينهم، "بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر ضمن باراديغمات تعليمية مشتركة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد- الكتاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحضرية الكبرى، والموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة".

تباين بين تعليم الفقراء وتعليم الأغنياء، قال المجلس إنه ينعكس في أساليب التدريس والمحتوى البيداغوجي واللغة المستعملة في التواصل والتعليم.

الطاقة الاستيعابية الاجمالية للتعليم الأولي لا تتعدى حسب التقرير 700 ألف طفل، ما يجعله بعيدا عن تحقيق هدف تعميم التعليم الأولي الذي نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتعليم.

وأضافت الجريدة، أن اختلال الموازين في مستوى التعليم الأولي، يتعمق أكثر عند التدقيق في المعطيات الخاصة بالمناطق القروية، حيث إنه علاوة على اقتصار هذا النوع من التعليم على الكتاتيب القرآنية، فإنه يشهد إقصاء للفتيات.

وخلص المجلس، إلى أنه "وفي غياب سياسة قادرة على وضع مفهوم عصري للتعليم الأولي متكيف مع احتياجات الأطفال، وخصوصيات السياق الاجتماعي المغربي، كما اقترح ذلك تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008)، سيبقى التعليم الأولي لأطفال الصغار خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق "المالتوسي"، الذي يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية.

وجه آخر من أوجه القصور في المنظومة التعليمية، جسده تقرير المجلس في افتقادها للجودة، خاصة ما يتعلق بـ "الفجوة اللغوية" الكبيرة بين تلاميذ المدارس العمومية، ونظرائهم في المدارس الخاصة ومدارس البعثات الأجنبية.

**مقترحات المجلس**

اقترح المجلس الوطني لحقوق الانسان، "تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الالزامي ما بين 4-5 سنوات إلى 15 سنة.

ويتطلب تعميم الولوج إلى التعليم بالنسبة إلى أطفال المناطق القروية، إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج ومشروع "المدرسة الجماعاتية"، الذي تم إعداده منذ سنوات مضت وظل رهين المرحلة التجريبية".

http://www.le360.ma/ar/societe/35093

# Opération de régularisation des étrangers : le CNDH fait bilan à part

« Mais quelle mouche a donc piqué le président du conseil national des droits de l'Homme ? » La question n'en finit de se poser au sein de tous les départements en charge de la nouvelle politique migratoire lancée par le Maroc. Du ministère des Marocains résidant à l'étranger et de la migration, en passant par l'intérieur, les affaires étrangères et la délégation interministériel aux droits de l'homme, tous ceux et celles qui travaillent sur l'opération exceptionnelle de régularisation des étrangers en situation irrégulière et l'accompagnement de leur intégration sont dans l'incompréhension. Le président du CNDH, l'un des principaux partenaires de cette opération de régularisation qui vient tout juste de s'achever, a tout simplement fait le bilan du processus. Seul et avant tout le monde. Samedi 7 février, le conseil national des droits de l'homme a organisé, à Rabat, une journée d'études sur la thématique de « Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc ». La rencontre a vu la participation des associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation des personnes en situation administrative irrégulière.

Organisée 48 heures avant la conférence de presse des ministres Birou, Charki Draiss, Mbarka Bouaida et le délégué interministériel aux droits de l'Homme Mahjoub El Haiba, organisée lundi soir à Salé, la manifestation du CNDH a été aussi et surtout une occasion pour Driss El Yazami de «dresser le bilan final de l'opération de régularisation ». En avant première, le nombre de régularisés, les statistiques selon les nationalités, le hit parade des régions dites d'accueil, Rabat et Casablanca étant sur les premières marches du podium : tout a été dévoilé samedi.

**Le président du CNDH absent de la conférence de presse**

Pourtant, et selon les informations dont nous disposons, le président du CNDH a été informé dès la semaine dernière de la tenue de la conférence de presse devant faire le bilan global et officiel d'une opération qui a vu la présentation de plus de 27.000 demandes de régularisation par des sans-papiers étrangers provenant de 116 pays et dont 18 000 ont reçu une suite favorable.

Le patron du CNDH, l'institution qui est à l'origine de la recommandation portant sur la régularisation des étrangers en séjour illégal en terre marocaine, n'en a que cure. Il organise sa journée d'études officiellement adressée aux associations concernées par les questions de la migration. Un bilan de l'opération est effectué. Tous les chiffres sont dévoilés. La presse est bien évidemment présente. Dans les éditions du lundi 10 février, les journaux répercutent en « une » les chiffres d'une régularisation exceptionnelle. « Plus de 16 000 sans papiers régularisés » ; « Les régularisations ont triplé en six mois », « Le CNDH dresse le bilan de l'opération de la régularisation », « Plus de 59% des demandes déposées ont été acceptées » : tous les titres reprennent l'événement du samedi, c'est-à-dire les chiffres de la régularisation et les statistiques de l'opération qui ne devaient être révélées que dans la soirée du lundi devant les journalistes de la presse nationale et celle accréditée. D'un ministère à l'autre, la surprise est de taille. Le président du conseil national des droits de l'Homme a brûlé la politesse à ces hauts responsables en charge du dossier.

http://zamane.ma/fr/la-depouille-de-belkacem-identifiee-par-adn/

La conférence de presse aura bien lieu et Anis Birou, Charki Draiss, Mbarka Bouaida et Mahjoub El Haiba feront même salle comble. Driss El Yazami n'a pas daigné répondre à l'invitation et faire le déplacement. Boycott ou dédain ? Il était pourtant là, à la tribune, lors du lancement il y a un an de l'opération exceptionnelle de régularisation.

Reste enfin des questions qui ne trouveront peut-être pas de réponse. Comment El Yazami peut-il faire le bilan d'une telle opération alors qu'un ministère, en l'occurrence celui des Marocains résidant à l'étranger et de la migration, chapeaute le processus ? Veut-il s'approprier un travail collectif ? Le CNDH veut-il s'accaparer un dossier dont la gouvernance, à travers un partenariat intelligent entre trois départements ministériels (MRE et migration, Intérieur, Affaires étrangères) et délégation interministérielle aux droits de l'homme a été à la hauteur des enjeux d'une régularisation privilégiant l'approche humanitaire, juridique et sociale ?

« Et si le CNDH est l'auteur d'un rapport sur la migration paru sous le titre « Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle », cela ne fait pas de lui le dépositaire exclusif de la question et surtout cela ne l'autorise pas à un comportement », conclut cette source proche de l'opération de régularisation.

# Site Marsad : L'Éducation nationale renforce sa stratégie contre la violence

La violence dans le milieu scolaire est un phénomène dangereux qui ne cesse de prendre de l'ampleur. 24.665 cas ont été enregistrés entre septembre 2013 et juillet 2014 par les Centres régionaux de lutte contre la violence en milieu scolaire.

Conscient de la gravité de cette problématique, le ministère de l'Éducation nationale tente tant bien que mal de prendre les mesures nécessaires pour lutter contre le phénomène. Dans ce sens, le département de Benmokhtar vient de mettre en place une plateforme en ligne pour signaler les cas de violences dans le milieu scolaire. Une circulaire du ministère de l'Éducation nationale a été envoyée il y a quelques jours aux directeurs des Académies régionales de l'éducation et de la formation les invitant à enregistrer sur le nouveau site «Marsad» tous les cas de violence observés. Réservée strictement aux personnels éducatifs et administratifs dans les établissements scolaires, cette plateforme vise à archiver et collecter les données concernant ce phénomène afin d'avoir des statistiques plus fiables, et permet aussi de suivre le traitement des plaintes déposées.

Rappelons que le site Marsad se veut un système d'information qui permet d'évaluer la stratégie intégrée de prévention et de lutte contre la violence. Il s'agit d'une approche adoptée par le ministère de l'Éducation nationale, avec ses partenaires, notamment le ministère de l'Intérieur, le ministère de la Santé, le Conseil national des droits de l'Homme,

l'Observatoire national des droits de l'enfant, la société civile, les ONG..., pour faire face à la violence dans le milieu scolaire, au sein et aux alentours des établissements. Cette stratégie, qui concerne tous les acteurs du système éducatif y compris les enseignants, permet pas seulement de coordonner les actions des uns et des autres, mais de susciter l'enthousiasme et d'insuffler l'esprit d'entraide et de complémentarité entre l'établissement et les différents partenaires afin de promouvoir les valeurs de dignité, de liberté, de tolérance, de dialogue, de solidarité, de droits et de devoir et entretenir une école de respect. «Pratiquement, deux entrées principales permettent de mettre en œuvre cette approche dans son aspect préventif : l'entrée curriculaire et de la vie scolaire.

Concernant la première, les orientations pédagogiques, les programmes disciplinaires, les cahiers des charges pour l'élaboration des manuels scolaires abordent suffisamment en profondeur le développement des valeurs fondatrices de la tolérance et de la paix. Le choix même de ces manuels scolaires a été fait sur la base du critère de conformité avec les normes nationales et universelles, parmi d'autres. Les matières dites porteuses de valeurs, telle l'éducation islamique, les langues, la philosophie, l'histoire-géo, l'éducation à la citoyenneté... permettent de promouvoir ces valeurs auprès de tous les élèves, à tous les niveaux et cycles», explique une source au ministère de l'Éducation nationale. «Le deuxième espace est celui de la vie scolaire qui est le champ d'application par excellence, car l'acquisition des valeurs est plus une question d'attitude et de comportement à adopter en situation réelle que de notion à apprendre.

http://www.devanture.net/news.php?id=255199

Les clubs de citoyenneté, de droits de l'Homme, de l'environnement, les séances de sport scolaire... offrent de réelles opportunités aux élèves pour mettre en pratique les apprentissages et permettent aux enseignants de mieux affûter leurs outils. Comme l'approche prévention n'est presque jamais suffisante à elle seule, elle va toujours de pair avec l'approche curative. C'est dans ce sens que des observatoires régionaux et provinciaux de lutte contre la violence en milieu scolaire ont été mis en place. Ces structures viennent renforcer les cellules d'écoute et de médiation déjà opérationnelles depuis quelques années», conclut la même source.

# Maroc: 59% des demandes de régularisation des migrants ont reçu un avis favorable (CNDH)

J'aime 0 Tweeter 3 Pin it +1 0 Share
Soyez le premier à commenter!

La part des avis favorables des demandes de régularisation de la situation des migrants en situation administrative irrégulière a dépassé les 59 pc sur toute l'étendue du territoire national à la mi-janvier 2015, soit 16.180 avis favorables sur un total de 27.130 dossiers déposés auprès des commissions provinciales chargées de cette opération.

Le bilan sur le déroulement de cette opération présenté, samedi à Rabat, lors d'une journée d'étude, initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), montre que les Sénégalais viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15 pc, suivis des Syriens (19,2 pc), des Nigériens (8,71 pc) et des Ivoiriens (8,35 pc).

Il ressort de ce bilan basé sur les rapports reçus des différentes commissions régionales du CNDH et présenté par Mme Naima Benwakrim, directrice de la Protection au sein du CNDH, que ces avis favorables varient entre 77 pc et 20 pc d'une région à l'autre, précisant que la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër vient en tête en s'accaparant un total de 8.481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçu plus de 6.996 demandes.

http://www.maghrebemergent.com/actualite/breves/fil-maghreb/45317-maroc-59-des-demandes-de-regularisation-des-migrants-ont-recu-un-avis-favorable-cndh.html